

العنوان

استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة
الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب	كود الطالب
احمد نواف الدويش	232001988

تحت إشراف/

د. وليد سليمان د. الفصيل عبد الحميد

العام الأكاديمي:

2024

الإهداء والشكر

بسم الله الرحمن الرحيم. أولاً، نحمد الله عز وجل أن أعاننا، وزودنا بالقوة، ودعمنا
ورشدنا لإتمام هذه المهمة الحاسمة. ونحن نكرم ونصلي على نبيينا محمد (صلى الله عليه وآله
وصحبه). ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع الأهل والأصدقاء الذين ساعدونا في إنجاز هذا

المشروع، وخاصة (الدكتور ..الفیصل عبد الحمید.....) الذي أشرف على هذا المشروع، على عمله المميز معنا وتوجيهاته القيمة. والدعم غير المحدود الذي طلبناه طوال جميع مراحل إنجاز المشروع.

قائمة المحتويات

- 1الإهداء والشكر
- 2قائمة المحتويات
- 4قائمة الجداول
- 6قائمة الأشكال التوضيحية

9	1. الفصل الأول.....
9	1.1. المقدمة.....
11	2. الفصل الثاني.....
11	1.2. الدراسات السابقة.....
16	2.2. الإطار النظري.....
22	3.2. الفرضيات.....
23	4.2. مشكلة الدراسة.....
24	5.2. أهمية الدراسة.....
32	6.2. أهداف الدراسة.....
34	3. الفصل الثالث.....
34	1.3. منهجية الدراسة.....
40	2.3. الدراسة العلمية وإجراءاتها المنهجية.....
42	3.3. المتغير الأول للدراسة.....
42	4.3. المتغير الثاني للدراسة والإرتباط بين المتغيرات.....
42	1.4.3. الإرتباط بين المتغيرات.....
44	4. الفصل الرابع.....
44	1.4. نتائج الدراسة.....
44	1.1.4. الوصف الإحصائي للبيانات.....
45	2.1.4. مصداقية وموثوقية البيانات.....
79	2.4. تحليل النتائج والمقترحات.....
89	5. الفصل الخامس.....
89	1.5. التوصيات.....
91	2.5. الخاتمة.....
92	المراجع.....
92	المراجع باللغة العربية.....
93	المراجع باللغة الإنجليزية.....
94	ملاحق الدراسة.....
97	ملخص الدراسة باللغة العربية.....

قائمة الجداول

- جدول 1: ملخص إنجاز القضية..... 46.....
- جدول 2 : الإحصائيات الموثوقة لتحليل ألفا كرونباخ..... 46.....
- جدول 3 : الإحصاءات الوصفية لعمر المشاركين بالتجربة..... 47.....
- جدول 4 : الإحصاءات الوصفية لجنس المشاركين بالتجربة..... 49.....
- جدول 5 : الإحصاءات الوصفية للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة..... 50.....
- جدول 6 : الإحصاءات الوصفية لتحسين حوكمة الإدارة العامة..... 51.....
- جدول 7 : الإحصاءات الوصفية لتعزيز الكفاءة..... 53.....
- جدول 8 : الإحصاءات الوصفية للتحديات..... 54.....
- جدول 9 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الإطار القانوني..... 56.....
- جدول 10 : الإحصاءات الوصفية لتعزيز الوعي..... 57.....
- جدول 11 : الإحصاءات الوصفية لتحسين توفير الخدمات..... 59.....
- جدول 12 : الإحصاءات الوصفية لتعزيز الشفافية..... 60.....
- جدول 13 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الموارد المالية..... 62.....

- جدول 14 : الإحصاءات الوصفية لامتلاك الخبرات والمهارات. 63
- جدول 15 : الإحصاءات الوصفية لامتلاك الموارد للمشاريع. 65
- جدول 16 : الإحصاءات الوصفية لتدريب وتطوير الموظفين. 66
- جدول 17 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الإنفاق. 68
- جدول 18 : الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا. 69
- جدول 19 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الخدمات المقدمة. 71
- جدول 20 : الإحصاءات الوصفية لزيادة الاستدامة. 72
- جدول 21 : الإحصاءات الوصفية لتحسين اشتراك الموظفين. 74
- جدول 22 : الإحصاءات الوصفية لزيادة فرص العمل. 75
- جدول 23 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الابتكار. 76
- جدول 24 : الإحصاءات الوصفية لتحسين إدارة المخاطر. 78
- جدول 25 : الإحصاءات الوصفية لتشكيل التحديات. 79
- جدول 26 : ملخص إنجاز القضية لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات. 81
- جدول 27 : اختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعي الموظفين. 83
- جدول 28 : اختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. 84
- جدول 29 : اختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين. 86
- جدول 30 : تحليل أنوفا^{أ، ب}. 88
- جدول 31 : ملخص نموذج عامل بايز^{أ، ب}. 88

قائمة الأشكال التوضيحية

- رسم توضيحي 1: أهمية دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.....25
- رسم توضيحي 2: أهداف دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.....32
- رسم توضيحي 3: الإحصاءات الوصفية لعمر المشاركين بالتجربة.....48
- رسم توضيحي 4: الإحصاءات الوصفية لجنس المشاركين بالتجربة.....49
- رسم توضيحي 5: الإحصاءات الوصفية للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.....50
- رسم توضيحي 6: الإحصاءات الوصفية لتحسين حوكمة الإدارة العامة.....52
- رسم توضيحي 7: الإحصاءات الوصفية لتعزيز الكفاءة.....53
- رسم توضيحي 8: الإحصاءات الوصفية للتحديات.....55
- رسم توضيحي 9: الإحصاءات الوصفية لتحسين الإطار القانوني.....56
- رسم توضيحي 10: الإحصاءات الوصفية لتعزيز الوعي.....58
- رسم توضيحي 11: الإحصاءات الوصفية لتحسين توفير الخدمات.....59
- رسم توضيحي 12: الإحصاءات الوصفية لتعزيز الشفافية.....61
- رسم توضيحي 13: الإحصاءات الوصفية لتحسين الموارد المالية.....62
- رسم توضيحي 14: الإحصاءات الوصفية لامتلاك الخبرات والمهارات.....64
- رسم توضيحي 15: الإحصاءات الوصفية لامتلاك الموارد للمشاريع.....65
- رسم توضيحي 16: الإحصاءات الوصفية لتدريب وتطوير الموظفين.....67
- رسم توضيحي 17: الإحصاءات الوصفية لتحسين الإنفاق.....68
- رسم توضيحي 18: الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا.....70
- رسم توضيحي 19: الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا.....71
- رسم توضيحي 20: الإحصاءات الوصفية لزيادة الاستدامة.....73

- رسم توضيحي 21 : الإحصاءات الوصفية لتحسين اشتراك الموظفين.....74
- رسم توضيحي 22 : الإحصاءات الوصفية لزيادة فرص العمل.....75
- رسم توضيحي 23 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الابتكار77
- رسم توضيحي 24 : الإحصاءات الوصفية لتحسين إدارة المخاطر78
- رسم توضيحي 25 : الإحصاءات الوصفية لتشكيل التحديات79
- رسم توضيحي 26 : المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات. 82
- رسم توضيحي 27 : المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعي الموظفين.....83
- رسم توضيحي 28 : المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد85
- رسم توضيحي 29 : المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين.....86

الفصل الأول

1. الفصل الأول

1.1. المقدمة

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تتمثل هذه الشراكة في التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ مشاريع وخدمات تخدم المصلحة العامة.

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الإدارة العامة إلى تحقيق عدة أهداف. أحد هذه الأهداف هو تحسين كفاءة الخدمة العامة من خلال استفادة من خبرات ومهارات الشركات الخاصة في تقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية وجودة. فالقطاع الخاص غالباً ما يكون لديه مجموعة متنوعة من الموارد والتقنيات والممارسات الفعالة التي يمكن تطبيقها في تحسين أداء الخدمات العامة.

علاوة على ذلك، تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تعزيز الحوكمة في الإدارة العامة. فمن خلال إشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة. كما تساهم الشراكة في تعزيز استخدام المعايير والممارسات الأفضل في إدارة المشاريع والموارد وضمان تحقيق النتائج المرجوة.

تتمثل أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية في عدة أشكال، بما في ذلك التعاقدات والامتيازات والتمويل المشترك والاستثمارات العامة-الخاصة. وتشمل المشاريع المشتركة بين القطاعين العديد من المجالات مثل البنية التحتية، والنقل، والصحة، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة (عيسى، 2018).

يُعدّ الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية أمراً هاماً لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة 2030. فهو يساهم في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومع ذلك، يجب أيضاً أن يتم التعامل مع التحديات والمخاطر المحتملة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل التوازن بين مصلحة الربح والمصلحة العامة وضمان توافق المشاريع مع التشريعات واللوائح المحلية.

بشكل عام، يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إستراتيجية فعالة لتحسين حوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. من خلال الاستفادة من قدرات القطاع الخاص وتعزيز التعاون والتفاعل بين القطاعين، يمكن تحقيق تحسين في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات بشكل فعال وشفاف، مما يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد.

الفصل الثاني

2. الفصل الثاني

1.2. الدراسات السابقة

في عالم تبحث فيه الحكومات عن طرق بديلة للاقتصادات النامية، يظل تطوير البنية التحتية جانبا رئيسيا من هذه التطلعات. وبالنسبة لاقتصادات الشرق الأوسط، التي اعتمدت على عائدات النفط، فإن استراتيجية النمو لم تعد كما كانت من قبل، حيث كانت أسعار النفط تتقلب مما أدى إلى انخفاض الدخل المالي. والمملكة العربية السعودية هي أحد هذه الاقتصادات. وهكذا، في استراتيجية التنمية للمملكة المبينة في رؤية 2030، كان هناك تركيز على دخول اللاعبين من القطاع الخاص في شراكة

مع الحكومة في البنية التحتية ومشاريع التنمية الاقتصادية الأوسع. في حين أن المفهوم سهل على الورق، فإن إدارة مشاريع الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص (PPP) يعد مسعى معقدًا نظرًا للمصالح المتضاربة للشركاء أنفسهم. تناول هذا البحث عوامل النجاح الحاسمة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية بناءً على انعكاسات الدراسة الكمية لمشاريع البنية التحتية. بالنسبة للتحليل الوصفي، تم استخدام إجمالي عدد المشاركين (1200 مستجيب)، وبالنسبة للإحصاءات الاستدلالية، تم استخدام عينة مكونة من 543 مستجيبًا في نموذج المعادلة المنظمة الذي تم اختباره على Smart PLS. اختبر النموذج عوامل النجاح الحاسمة التي يتوسطها الانفتاح والتواصل وتحليل متعدد المجموعات يديره المستوى الوظيفي (يمثل مستوى صنع القرار المصنف إلى واعي الاستراتيجيات - المستوى الاستراتيجي وما فوقه؛ والمنفذون الاستراتيجيون - مديرو العمليات). وقد حصلت النماذج على نسبة R^2 لعينة طبقية بلغت 54.5% لنموذج المستوى الاستراتيجي و 45.9% لنموذج المنفذين الاستراتيجيين. وأكد كلا النموذجين أهمية شفافية المشتريات، وتقاسم المخاطر وتخصيصها، وإدارة المعرفة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات في تأثير الحوكمة والانفتاح والتواصل وكفاءة النموذج المالي. ولم يكن للحوكمة تأثير كبير على نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلا على المستوى التشغيلي بينما كانت لها علاقة وساطة كاملة مع الانفتاح والتواصل على المستوى التشغيلي. أنتجت الدراسة بعد ذلك إطارين مناسبين لصانعي السياسات والجهات الفاعلة المحتملة من القطاع الخاص لفهم العوامل ذات الصلة التي يجب تحديد أولوياتها على كل مستوى من مستويات صنع القرار لضمان إكمال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بنجاح في المملكة العربية السعودية (Jubair، 2022).

توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) نهجًا لتحسين كفاءة الخدمات العامة. يتم تشجيع البلديات في المملكة العربية السعودية على الدخول في ترتيبات مع القطاع الخاص لتحسين تقديم خدماتها. ومع ذلك، فإن الممارسات الحالية في الخدمات البلدية تقتصر على الاستعانة بمصادر خارجية ولم يتم بذل أي محاولة نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تهدف هذه الورقة إلى دراسة إمكانيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات البلدية. تبدأ الورقة بمراجعة الخلفية النظرية لوضع إطار عام للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن ثم، فإن قرار البلديات بالدخول في شراكة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص هو قرار رئيسي للبلديات؛ وتحدد الورقة الظروف التي تجعل من الممكن اتخاذ قرار لاختبار إمكانية تطبيقها على البلديات السعودية.

تمت الإشارة بشكل خاص إلى مدينة جدة بسبب الصعوبات في الحصول على بيانات حول الخدمات البلدية بشكل عام والتي يمكن التغلب عليها من خلال المعرفة والخبرة الشخصية. في هذه الحالة، فإن معرفة المؤلف بمدينة جدة التي تم جمعها من منصبه كنائب للأمين توفر مصدرًا وصفيًا للبحث الذي يتبع المنهج الاستكشافي. وتشمل النتائج الرئيسية للدراسة أن معظم الخدمات البلدية تعاني من عدم كفاية الموارد وأن جودة تقديمها تهيم عليها. ولذلك، يوصى البلديات بإعداد إطار استراتيجي يأخذ في الاعتبار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين خدماتها. ومع ذلك، قد لا تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلاً جيداً لجميع الخدمات؛ بل يمكن أن يكون بمثابة ملاذ محتمل لتحسين مشاريع الأشغال العامة التي يتم تشغيلها حالياً من خلال المشتريات التقليدية (Abdullah، 2009).

على مدى السنوات العشرين الماضية، أدى الطلب المتزايد على تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية إلى خلق حاجة إلى استراتيجيات توصيل جديدة وفعالة. وفي أوائل التسعينيات، تم اقتراح الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد هذه الحلول لمساعدة الحكومة على مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات العامة. ومع ذلك، تمت مواجهة عدد من المشكلات في جميع أنحاء العالم في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واجهت المملكة العربية السعودية، على غرار بلدان أخرى، مشاكل في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة ترتيبات الشراكة المعقدة المرتبطة بها. لذلك، ركزت هذه الأطروحة على دراسة المبادئ التوجيهية/الأطر التوجيهية للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية لتحسين ممارساتها المنفذة. تم تطوير البحث بناءً على البيانات النوعية التي تم جمعها من دراستي حالة. تم استخدام منهج دراسات الحالة المتعددة هذا لفهم ووصف: الأساس المنطقي وأهداف الحكومة لاختيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في تخطيط وتطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ والقدرة المؤسسية للقطاعات العامة على تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ومحركات سوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد كشف تحليل البيانات عن أربعة عوائق كبيرة: الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم، والقدرة والخبرة القانونية والتنظيمية، والمؤسسية، ونضج السوق. واستجابة لنقاط الضعف هذه، اقترح الباحث إطاراً لتحسين نضج السوق لتمكين تنفيذ أكثر

نجاحًا. وتتمثل المهمة الرئيسية للإطار المقترح في توجيه القطاعات العامة وصانعي السياسات المهتمين بتنفيذ أكثر فعالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستند تطوير هذا الإطار إلى الرؤى المكتسبة من تحليلات دراسات الحالة والمناقشات مع الخبراء وأفضل الممارسات الدولية. ويركز أيضًا على طرق تجنب الإخفاقات المحددة ويشرح كيفية التغلب على التحديات المتعلقة بسوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص السعودي. ويتضمن الإطار المقترح عناصر أساسية (الإرادة السياسية، والسياق القانوني والتنظيمي، والسياق المؤسسي، ونضج السوق) والسمات ذات الصلة التي يجب على الحكومات مراعاتها بعناية عند الشروع في تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Alhomadi، 2012).

تتناول هذه الدراسة (Al-Hanawi، 2019) مسألة توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتبحث بشكل خاص في التحديات التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية ومسؤولي الوزارة. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على عوامل خاصة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها تبحث أيضًا في المشكلة من منظور دولي واسع النطاق. وعلى وجه الخصوص، تستكشف الدراسة تجربة تحديث الرعاية الصحية في المملكة المتحدة لوضع تصور عملي لدمج الخدمات العامة مع مثل السوق. هناك حاجة ملحة لتحديث نظام الرعاية الصحية السعودي مع كون العبء الاقتصادي على وزارة الصحة التي تمولها الدولة وسيلة غير مستدامة لتوفير الرعاية الصحية في المستقبل. ويكمن الحل جزئيًا في فتح نظام الرعاية الصحية العامة أمام مصادر بديلة للإيرادات. وعلى وجه الخصوص، سيتم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ولتحسين معايير وجودة الرعاية. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه في حين أن التحرك نحو نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية قد تم وصفه كشرط مسبق للتحديث والتطوير، فإن الاندماج الدقيق بين القوات الحكومية وغير الحكومية يظل مصدرًا للتخمين. ونتيجة لذلك، تدعو الدراسة إلى توخي الحذر عند تقييم فوائد ومخاطر الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

هناك أسباب وتقنيات حكومية مختلفة للبحث عن شراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء البلدان المتقدمة. وكانت الدوافع الهامة هي تحسين الكفاءة وتوزيع المخاطر مقارنة بتقنيات التمويل التقليدية وتقليل الميزانية وحدود الاقتراض. في هذه الدراسة، تم تقييم الحركة نحو الخصخصة لتعزيز كفاءة مستشفيات وزارة الصحة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) من عام

1979 إلى عام 2020. علاوة على ذلك، تم تقدير كفاءة المستشفى الفردي من خلال نموذج DEA، والذي يتضمن: كفاءة النطاق (SE)، والكفاءة التقنية البحتة (PTE)، والكفاءة الفنية الشاملة (OTE). بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل العوامل المؤثرة على هذه الكفاءات من خلال انحدار توبيت. وتشير نتائج VRS إلى أن أعداد المستشفيات المستفيدة من المرحلة المؤسسية الكاملة أكبر من تلك المستفيدة من المرحلة الأخيرة (والعكس صحيح في حالة دائرة الاستعلام والأمن). كان التباين بين المستشفيات غير الفعالة في المرحلة الأقل تخصيصاً للشركات (2000-2020) أكثر وضوحاً مما كان عليه في المرحلة الكاملة للشركات (1988-1999). في الختام، تحقق المستشفيات الموحدة بالكامل (في المتوسط) كفاءة إجمالية أفضل نسبياً. من المستحسن أن يتم تحفيز المزيد من التحول إلى شركات من خلال مجموعة موحدة من مقاييس الأداء، والتي تغطي كلا من معايير الجودة وقياسات الكفاءة الاقتصادية من منظور الرعاية الصحية (Khan، 2022).

جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لترسم حاضر حكومة عالية الأداء تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة، وتحديد مواطن القوة وتُعظم أثرها، وتشمل كافة الجوانب التي تمس حياة المواطن ومستقبل الوطن، وهو ما تعبر عنه متركزاتها الرئيسية (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح).

ومن أهم السمات التي تتسم بها الرؤية، تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام غير نفطي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتطوير وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

وبما أن الرؤية تهدف إلى تحقيق التقدم والتطور والازدهار، فإن هذه الاهداف تتطلب وجود أدوات فعالة ومستدامة لتحقيق نتائجها المرجوة وعلى رأسها الحوكمة (الغملاس، 2023).

تستكشف هذه الدراسة (Biygautane، 2016) تجارب الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية، ويقدم رؤى جديدة حول تطور ظاهرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص خارج السياق الغربي. ويحلل نهجهم في التعامل مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أطر السياسات، ومبررات تنفيذها، ويقدم فحصاً نقدياً لتطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى الآن. وعلى النقيض من الاتجاه الدولي حيث تم استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأهداف التغلب على القيود المالية أو

توفير البنية التحتية العامة بكفاءة، يقال إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول الخليج الثلاث لا تزال في مهدها، وقد اقتصر استخدامها على القطاعات حيث الحكومات لا يمكن تسليم المشاريع الهامة. ويختتم المقال بتحديد الاتجاهات المستقبلية لدول الخليج الثلاث في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية لتقديم مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية الضخمة، لا سيما في ضوء تضاؤل عائدات النفط.

تهدف هذه الدراسة (سفيان، 2022) على تسليط الضوء على الأهمية المزيدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتنامي الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة للعديد من القطاعات كالطيران، المياه وإدارة الموانئ، وكذلك تستوضح التحديات والمعوقات هذا النوع من التعاقدات، ومتطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص وذلك بهدف توضيح وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة 2030. وخلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاع العام والخاص إذا ما توفر لها الهيكل الصحيح يمكن تطويرها بنجاح وهو ما أثبتته التقدم الفعلي الذي أحرزته المملكة في فتح قطاعات جديدة وإصلاح القوانين واللوائح الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا ما سيسهم في زيادة عدد مشاريع الشراكة خلال السنوات القادمة مع شركاء دوليين وإقليميين ومحليين.

2.2. الإطار النظري

يهدف الإطار النظري لدراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى تحليل وتفسير العلاقة والتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق أهداف الحكومة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

يستند الإطار النظري إلى مجموعة من المفاهيم والنظريات المرتبطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. من بين النظريات الرئيسية التي يمكن أن تكون جزءاً من الإطار النظري:

1. **نظرية الاقتصاد العام:** تعتبر هذه النظرية أساسًا لفهم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق كفاءة الخدمة في الإدارة العامة، حيث تؤكد على أن المنافسة والتنافس الاقتصادي يعززان الكفاءة وتحسين جودة الخدمات.

نظرية الاقتصاد العام هي نظرية اقتصادية تركز على دراسة سلوك الأفراد والشركات وكيفية تخصيص الموارد في إطار النظام الاقتصادي بشكل عام. تعتبر هذه النظرية أساسية في فهم دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

تفترض نظرية الاقتصاد العام أن الاقتصاد يتأثر بالقوى السوقية والحكومية، وتحاول تحليل كيفية تفاعل هذين القطاعين وتأثيرهما على النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد. تنص النظرية على أن المنافسة والتنافس في السوق يحققان الكفاءة الاقتصادية، حيث يتم تحفيز الشركات على تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بأسعار مناسبة للمستهلكين.

في سياق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، نظرية الاقتصاد العام تشير إلى أن التعاون بين القطاعين يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية عديدة. على سبيل المثال، يمكن للشركات الخاصة أن تقدم الخبرات والمهارات التجارية والتكنولوجية لتحسين كفاءة الخدمات العامة المقدمة من قبل القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك، تشير نظرية الاقتصاد العام إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تعزز الابتكار والتطوير في الإدارة العامة. فالقطاع الخاص غالبًا ما يكون قادرًا على تبني التكنولوجيا الحديثة والممارسات الإدارية الفعالة، مما يمكن أن يساهم في تحسين جودة الخدمات وتقديمها بكفاءة.

وفي النهاية، يمكن أن تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة في الإدارة العامة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة. يمكن للشراكة أن تعزز تبادل المعلومات والمشاركة في صنع القرارات، مما يؤدي إلى تحسين الإدارة وتعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع.

باختصار، نظرية الاقتصاد العام تعتبر أساسية في فهم الدور المحتمل للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تشير النظرية إلى أن هذه الشراكة يمكن أن تساهم في تحقيق الفوائد التالية:

- يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تسمح بتبادل المهارات والخبرات بين الجانبين. يمكن للقطاع الخاص أن يسهم بخبرته في إدارة العمليات وتحسين الكفاءة والإنتاجية. وبالتالي، يمكن أن تتحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- يتمتع القطاع الخاص عادة بموارد تكنولوجية ومالية أكبر، وقدرة على الابتكار. من خلال الشراكة، يمكن تطبيق التكنولوجيا الحديثة والممارسات الإدارية الفعالة في القطاع العام، مما يعزز الابتكار ويحسن الأداء.
- يمكن أن تسهم الشراكة في زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. عندما يتعاون القطاع العام والخاص، يتم تبادل المعلومات والمشاركة في صنع القرارات، مما يعزز الشفافية ويضمن توفير خدمات أفضل وتحقيق مصلحة الجمهور.
- يمكن للشراكة بين القطاعين تمكين استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة. من خلال توجيه الاستثمارات وتحسين تخصيص الموارد، يمكن تحقيق أقصى قدر من النفع من الموارد المتاحة.

2. **نظرية شراكة القطاعين العام والخاص:** تركز هذه النظرية على أهمية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف الحكومة وتحسين الخدمات العامة. تشير النظرية إلى أن القطاع العام يمتلك السلطة التنظيمية والتشريعية، بينما يمتلك القطاع الخاص المهارات والخبرات في تقديم الخدمات بكفاءة.

نظرية شراكة القطاع العام والخاص تعتبر إطاراً نظرياً يهدف إلى تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة من خلال التعاون والتعاقد بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. تعتمد هذه النظرية على تواجد شراكة استراتيجية بين الحكومة والشركات الخاصة لتحقيق مصالح مشتركة تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

يعتبر توفير الخدمات العامة من أهم أدوار الحكومة في الإدارة العامة. ومع ذلك، فإن القطاع العام قد يواجه تحديات في تقديم هذه الخدمات بكفاءة وجودة عالية نظراً للقيود المالية والموارد المحدودة. هنا يأتي دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز كفاءة الخدمة وتحسين جودتها.

تبنى نظرية شراكة القطاع العام والخاص على مفهوم تبادل المهارات والمعرفة بين الطرفين. فالقطاع الخاص يتمتع بخبرة ومهارات في إدارة الأعمال وتطوير التكنولوجيا وتحسين الكفاءة. يمكن

للمشاركة أن تسمح بتبادل المعرفة والمهارات بين القطاعين، حيث يستفيد القطاع العام من الخبرات والتقنيات الحديثة المتوفرة في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز شراكة القطاع العام والخاص كفاءة الخدمة من خلال تحسين الجودة وتوفير الموارد المالية. يمكن للشركات الخاصة أن تقدم حلولاً مبتكرة وتطبيق تقنيات إدارية حديثة لتحسين أداء الخدمات العامة. كما يمكن أن توفر الشراكة مصادر إضافية للتمويل من خلال الاستفادة من القدرات المالية للشركات الخاصة.

تشمل فوائد شراكة القطاع العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة أيضاً تنويع الخيارات وتحسين الابتكار والتكنولوجيا. بالتعاون مع القطاع الخاص، يمكن للحكومة الاستفادة من مهارات وخبرات الشركات الخاصة وتنويع الخيارات المتاحة لتقديم الخدمات العامة. كما يمكن أن تسهم الشراكة في تبني التكنولوجيا الحديثة وتطوير الابتكار في تقديم الخدمات العامة، مما يعزز الكفاءة ويحسن جودة الخدمات المقدمة.

علاوة على ذلك، تساهم شراكة القطاع العام والخاص في تحسين عملية صنع القرار وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. يتطلب تحقيق شراكة ناجحة بين القطاعين إقامة علاقات تعاونية قوية وتبادل معلومات وبيانات دقيقة. يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تحسين جودة القرارات وتعزيز المساءلة والشفافية في عمليات صنع القرارات الحكومية.

تعمل شراكة القطاع العام والخاص أيضاً على تعزيز كفاءة إدارة المشاريع العامة. من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارة المشاريع وتنفيذها، يمكن للحكومة تحقيق توفير في التكاليف وتحسين جدولة المشاريع وتقليل المخاطر. يتم تبني أفضل الممارسات في إدارة المشاريع من قبل الشركات الخاصة وتطبيقها في القطاع العام من خلال هذه الشراكة.

وفي الختام، تعد شراكة القطاع العام والخاص أداة قوية لتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تساهم هذه الشراكة في تحقيق تحسينات ملموسة في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز الابتكار وتطبيق التكنولوجيا، وتحسين عمليات صنع القرار، وتحسين إدارة المشاريع. ومن خلال استغلال مزايا القطاعين العام والخاص بشكل متكامل، يمكن تحقيق تحسين شامل في كفاءة الخدمة في الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

3. نظرية تحسين الأداء: تركز هذه النظرية على أهمية تحسين أداء الإدارة العامة من خلال

تبني مبادئ القطاع الخاص مثل الابتكار والتنافسية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

تشير النظرية إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر فرصاً لتحقيق

تحسين الأداء وتطوير الخدمات العامة.

نظرية تحسين الأداء تركز على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه النظرية إلى تحقيق تحسينات في أداء القطاع العام من خلال التعاون والتعاقد مع القطاع الخاص لتحقيق الفوائد المشتركة وتحسين خدمات الجمهور.

تعتبر الحكومة المسؤولة عن توفير الخدمات العامة للمواطنين، ومع ذلك، فإن القطاع العام قد يواجه تحديات تؤثر على كفاءة وجودة الخدمات المقدمة، مثل القيود المالية ونقص الموارد والبيروقراطية. لذلك، تأتي شراكة القطاع العام والخاص لتعزيز الحوكمة وتحقيق تحسينات في الأداء.

تعتمد نظرية تحسين الأداء على فكرة أن القطاع الخاص يتمتع بخبرة ومعرفة في إدارة الأعمال وتحقيق الكفاءة والابتكار. يمكن للشركات الخاصة أن تقدم المهارات والخبرات اللازمة لتحسين أداء الخدمات العامة وتحقيق التحسين المستمر. عن طريق الاستفادة من الممارسات الإدارية الحديثة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، يمكن للقطاع العام أن يحسن كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها.

تعزز شراكة القطاع العام والخاص أيضاً الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. يعزز التعاون بين القطاعين تبادل المعلومات والبيانات، مما يساهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر شفافية في الإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تزيد الشراكة من مسؤولية الجهات المشاركة وتعزز التقارير المالية والأداء، مما يعزز الحوكمة ويعزز الثقة العامة في الإدارة العامة.

أحد الجوانب الأساسية لنظرية تحسين الأداء هو تحسين جودة الخدمة المقدمة للجمهور. من خلال شراكة القطاعين، يمكن للحكومة الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا والمعرفة الخاصة بالشركات الخاصة لتحسين جودة الخدمات العامة. يمكن تبني أفضل الممارسات وتطبيقها في تقديم الخدمات، مما يؤدي إلى تحسين رضا المواطنين وزيادة ثقتهم في الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل شراكة القطاع العام والخاص على تعزيز كفاءة الإدارة العامة. يمكن للشركات الخاصة أن تقدم تقنيات وأدوات إدارية حديثة لتحسين العمليات وتحقيق الكفاءة وتوفير

الموارد. يمكن تطبيق تقنيات إدارة المشاريع وتحليل البيانات وتحسين العمليات في القطاع العام لتحقيق تحسينات في الأداء وتحقيق النتائج المرجوة.

علاوة على ذلك، تعزز شراكة القطاع العام والخاص التنمية الاقتصادية والابتكار في المملكة العربية السعودية. من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وتشجيع التعاون الاقتصادي، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة. يمكن للشراكة بين القطاعين أن تدفع بالابتكار وتساهم في تطوير قطاعات جديدة وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

4. **نظرية الحوكمة:** تنظر هذه النظرية إلى آليات وممارسات الحكم الجيد والشفافية والمساءلة في تحقيق الحوكمة القوية. تشير النظرية إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الحوكمة من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في صنع القرار والمراقبة لتحقيق النتائج المرجوة.

تركز نظرية الحوكمة على استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه النظرية إلى تحقيق نظام إدارة فعال وشفاف يضمن تحقيق الأهداف العامة للحكومة وتلبية احتياجات المواطنين.

تعد الحوكمة أساسية في تحقيق النجاح والاستدامة في الإدارة العامة. إنها تشير إلى الهياكل والآليات والممارسات التي تتيح للحكومة استخدام الفعال للسلطة واتخاذ القرارات الصحيحة والمساءلة أمام المجتمع. ولذلك، فإن تعزيز الحوكمة يعني تعزيز التفاعل الفعال بين القطاع العام والخاص.

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص أداة أساسية في تعزيز الحوكمة. من خلال الشراكة، يتم توفير الفرصة للقطاعين للتعاون والتعاقد في تحقيق الأهداف المشتركة. تسمح الشراكة للحكومة بالاستفادة من المهارات والخبرات الخاصة بالقطاع الخاص في تحسين الأداء وتقديم الخدمات بكفاءة عالية.

تعزز شراكة القطاعين العام والخاص أيضًا الشفافية والمساءلة. من خلال التعاون المشترك، يتم تعزيز تبادل المعلومات والبيانات بين القطاعين، مما يساهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر شفافية في الإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تزيد الشراكة من مسؤولية الجهات المشاركة وتعزز التقارير المالية والأداء، مما يدعم الحوكمة الفعالة ويعزز الثقة العامة في الإدارة العامة.

تحقق شراكة القطاعين العام والخاص أيضًا من تحسين كفاءة الخدمات المقدمة في الإدارة العامة. يمتلك القطاع الخاص خبرة ومعرفة في إدارة الأعمال وتحقيق الكفاءة والابتكار. يمكن للحكومة أن

تستفيد من هذه الخبرة والتكنولوجيا والمعرفة لتحسين جودة الخدمات العامة وتلبية احتياجات المواطنين بطرق أكثر فاعلية. يمكن تبني أفضل الممارسات وتطبيقها في تقديم الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة رضا المواطنين وتحسين الأداء العام للإدارة.

علاوة على ذلك، توفر شراكة القطاعين العام والخاص فرصاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. يمكن أن تساهم الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية والمشاريع الكبرى في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية المجتمعات المحلية. وبالتالي، تلعب شراكة القطاعين العام والخاص دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

لخلق بيئة مواتية لشراكة القطاعين العام والخاص، يتطلب الأمر وجود إطار تشريعي وقوانين تنظيمية واضحة وعادلة. يجب أن يتم تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الشراكات. كما يجب تعزيز القدرات والمهارات في القطاع العام لإدارة ومراقبة الشراكات بشكل فعال.

باختصار، فإن استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يؤكد على أهمية التعاون والتعاقد الفعال بين القطاعين. تعزز الشراكة الشفافية والمساءلة، وتحسن الأداء والكفاءة، وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. ومن خلال تعزيز هذه الشراكة، يمكن تحقيق نظام إدارة فعال وشفاف يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 وتلبية احتياجات وتطلعات المجتمع.

3.2. الفرضيات

في دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن توضيح بعض الفرضيات التي يمكن دراستها وتحليلها. بعض الفرضيات المحتملة:

- فرضية الاعتماد على الخبرة والمعرفة الخاصة:

تفترض هذه الفرضية أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسمح للحكومة باستفادة من خبرة ومعرفة القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ استراتيجيات الحوكمة وتحسين كفاءة الخدمة في الإدارة العامة.

- فرضية تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف:

تشير هذه الفرضية إلى أن الشراكة بين القطاعين يمكن من تحقيق تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتقليل التكاليف الإدارية من خلال استخدام ممارسات وتقنيات القطاع الخاص.

- فرضية تعزيز الشفافية والمساءلة:

تفترض هذه الفرضية أن الشراكة بين القطاعين تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، حيث يتم توفير معايير وآليات لمراقبة وتقييم أداء الشراكات وتقديم تقارير شفافة حول النتائج والتحسينات.

- فرضية تحسين رضا المواطنين:

تشير هذه الفرضية إلى أن الشراكة بين القطاعين تؤدي إلى تحسين رضا المواطنين من خلال توفير خدمات عالية الجودة وملائمة لاحتياجاتهم، وتعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرارات.

- فرضية تحقيق التنمية المستدامة:

تفترض هذه الفرضية أن الشراكة بين القطاعين تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة، من خلال تنفيذ مشاريع بنية تحتية واقتصادية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية المجتمعات المحلية.

4.2. مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يمكن أن تشمل عدة جوانب. بعض المشكلات الشائعة التي يمكن أن تواجه الدراسات في هذا المجال:

1. **قلة الأبحاث والبيانات:** قد تواجه الدراسات صعوبة في العثور على مصادر بحثية وبيانات متاحة وشاملة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد يكون هذا بسبب قلة الدراسات السابقة في المجال أو قلة البيانات المتاحة للباحثين.

2. **التحديات التنظيمية والقانونية:** قد تواجه الدراسات تحديات في فهم الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. قد تكون هناك صعوبة في تحديد القوانين واللوائح ذات الصلة وفهم كيفية تطبيقها في سياق الشراكة.

3. **تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة:** قد تواجه الدراسات تحديات في تحقيق التوازن المناسب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. من الضروري أن يتم تحقيق هذا التوازن لضمان أن تكون الشراكة مفيدة للمجتمع بشكل عام وليس فقط للشركات الخاصة.

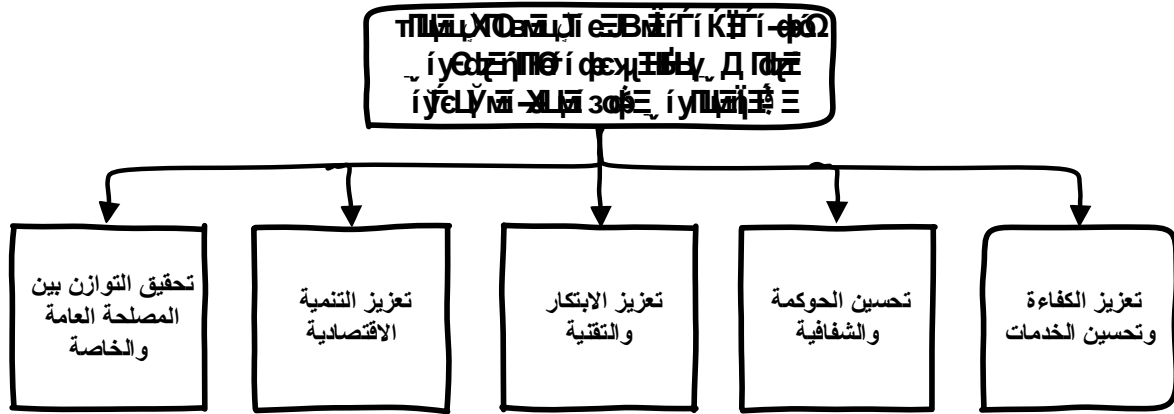
4. **قضايا الشفافية والمساءلة:** قد تواجه الدراسات تحديات في تحقيق الشفافية والمساءلة في عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب أن تتميز الشراكة بآليات فعالة لضمان الشفافية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات والمشاريع، وكذلك آليات للمساءلة إذا تم انتهاك القوانين أو المعايير.

5. **تقييم الأثر:** من الصعب قياس وتقييم الأثر الفعلي للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. قد تواجه الدراسات صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة وتقديم النتائج وتحليلها بطرق كمية ونوعية لتقييم الأثر الفعلي لهذه الشراكة.

هذه بعض المشكلات المحتملة التي يمكن أن تواجه الدراسات المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد تحتاج الدراسات في هذا المجال إلى تجاوز هذه المشكلات من خلال استخدام منهجيات بحثية متعددة وتعاونية، والتعاون مع الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. كما يمكن أن يساهم توجّه السياسات الحكومية نحو دعم وتعزيز الشراكة بين القطاعين في تخفيف بعض هذه المشكلات وتعزيز البحوث والتحليل في هذا المجال.

5.2. أهمية الدراسة

تعتبر دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبيرة. بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذه الدراسة:



رسم توضيحي 1: أهمية دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

1. تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. من خلال استخدام خبرات القطاع الخاص وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية، يمكن تحسين عمليات تقديم الخدمات وتحقيق نتائج أفضل بأقل تكلفة وزمن.

تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات هو أحد الجوانب المهمة في استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يتعلق هذا الجانب بالجهود المبذولة لتحسين جودة وفعالية الخدمات التي يتلقاها المواطنون من الجهات الحكومية.

عندما يتم تكوين شراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار الإدارة العامة، يتم استغلال الخبرة والمعرفة والممارسات الناجحة للقطاع الخاص بهدف تحسين أداء الخدمات الحكومية وتعزيز الكفاءة. يمكن أن تشمل هذه الشراكة الاستعانة بالشركات الخاصة لتقديم الخدمات، وتطوير الحلول التكنولوجية المبتكرة، وتحسين إدارة المشاريع والعمليات.

تعزيز الكفاءة في الإدارة العامة يعني زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ الأنشطة وتحقيق الأهداف المحددة. من خلال الشراكة بين القطاعين، يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني ممارسات إدارية مبتكرة وتقنيات فعالة تستند إلى تجربة القطاع الخاص. على سبيل المثال، يمكن استخدام أساليب إدارة المشاريع الحديثة وتحسين سلاسل الإمداد واستخدام التكنولوجيا لتحسين عمليات الإدارة العامة وتحقيق توفير في التكاليف والزمن.

أما تحسين الخدمات، فهو يستهدف تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية للمواطنين. من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، يمكن تطوير خدمات مبتكرة وملائمة لاحتياجات المستفيدين. يتضمن ذلك تحسين عمليات تقديم الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التواصل والتفاعل مع المستخدمين، وتوفير خيارات أكثر للوصول إلى الخدمات بشكل سريع وسهل.

باستخدام الخبرات والمعرفة المشتركة، يمكن تحقيق تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات في الإدارة العامة. تتطلب هذه العملية تنسيقاً جيداً بين القطاعين وتعاوناً مستداماً لتحقيق النتائج إيجابية. وبالتالي، يمكن تحقيق رضا المواطنين وتعزيز الثقة في الحكومة وتعزيز الحوكمة العامة في المملكة العربية السعودية.

2. تحسين الحوكمة والشفافية: يمكن أن تسهم الشراكة بين القطاعين في تعزيز مستوى

الحوكمة والشفافية في الإدارة العامة. عن طريق وضع آليات شفافة ومساءلة فعالة، يتم تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صنع القرارات العامة وتطبيق المعايير القانونية والأخلاقية.

تحسين الحوكمة والشفافية هو جانب آخر يستحق الاستكشاف فيما يتعلق بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يتعلق هذا الجانب بالجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين إجراءات الحكومة وإدارتها.

تعتبر الحوكمة المؤسسية واحدة من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق تحسينات في الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز مبادئ العدالة والنزاهة في عمل الحكومة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق ممارسات وأنظمة تشجع على الاستدامة والمساءلة وتنظيم وتوجيه العمل الحكومي بشكل فعال وفي صالح المواطنين.

من خلال الشراكة، يمكن تعزيز الشفافية في الإدارة العامة بطرق متعددة. يمكن أن تشمل هذه الطرق نشر المعلومات المتعلقة بالقرارات والأنشطة الحكومية بشكل مفتوح ومتاح للجمهور، وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الواضحة والواقعية للمواطنين، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار. يمكن أن تتضمن الشراكة أيضاً تعزيز مستويات الشفافية في المشاريع والعقود الحكومية، وضمان وجود آليات للرقابة والمراجعة المستقلة.

بالنسبة للمساءلة، يمكن للشراكة بين القطاعين أن تعزز آليات المساءلة في الإدارة العامة. يمكن ذلك عن طريق وضع آليات فعالة للمراقبة والمراقبة، وتوفير معايير أداء قابلة للقياس والتقييم، وتطبيق أنظمة الإفصاح وتقديم التقارير المالية والمالية بشفافية، وتعزيز ثقافة المساءلة والمسؤولية في العمل الحكومي.

تتعدد الفوائد المرتبطة بتحسين الحوكمة والشفافية في الإدارة العامة. تعزز الشفافية الثقة بين الحكومة والمواطنين، تعزز الشفافية الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتساهم في تقليل الفساد والاحتيال، وتعزز المشاركة المجتمعية والمشاركة العامة في صنع القرارات. بالإضافة إلى ذلك، تحسن الحوكمة والشفافية يساعد على جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تعزيز الحوكمة والشفافية في الإدارة العامة بشكل شامل. يتطلب ذلك التعاون والتنسيق بين الجهتين لتطبيق أفضل الممارسات وتبادل المعرفة والخبرات. يجب أن يتم تعزيز العمل المشترك من خلال إطار قانوني وتنظيمي مناسب يعزز المساءلة والشفافية ويحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة.

3. تعزيز الابتكار والتقنية: قد يساهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الابتكار واستخدام التقنية في الإدارة العامة. يمكن للشركات الخاصة تقديم حلول وتكنولوجيا مبتكرة لتحسين العمليات الحكومية وتوفير خدمات أكثر فاعلية وملاءمة.

تعزيز الابتكار والتقنية هو جانب آخر يستحق الاستكشاف فيما يتعلق بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يتعلق هذا الجانب بالجهود المبذولة لتعزيز التحول الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة في القطاع العام، وكذلك تعزيز الابتكار وتطوير حلول جديدة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

الابتكار والتقنية تلعبان دورًا حاسمًا في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تعزيز التحول الرقمي في القطاع العام واستخدام التقنيات الحديثة لتحسين عمليات الإدارة وتقديم خدمات أكثر كفاءة وجودة للمواطنين.

تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص التبادل المشترك للخبرات والمعرفة والموارد التقنية، مما يساهم في تطوير وتبني الابتكارات في الإدارة العامة. يمكن أن تشمل الابتكارات التقنية استخدام

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتشفير وتكنولوجيا السحابة والتطبيقات المحمولة والتواصل الإلكتروني، وغيرها من التقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمل الحكومي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تساهم في تطوير حلول جديدة ومبتكرة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. يمكن أن تتضمن هذه الحلول تطوير منصات إلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات، وتوفير تطبيقات متنقلة لتحسين تفاعل المواطنين مع الحكومة، وتطوير أنظمة إلكترونية لإدارة البيانات والمعلومات بشكل فعال وآمن.

تعود الفوائد المرتبطة بتعزيز الابتكار والتقنية في الإدارة العامة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتسهيل حياتهم اليومية. يمكن للتقنية أن تساهم في توفير خدمات الحكومة عبر الإنترنت بشكل سريع وفعال، مما يوفر الوقت والجهد للمواطنين. كما يمكن أن تساعد التقنية في تحسين الشفافية والحوكمة في الإدارة العامة من خلال توفير أنظمة لإدارة البيانات والمعلومات وضمان النزاهة والمساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز القدرات التقنية في الإدارة العامة وتطوير مهارات الموظفين. يمكن توفير برامج تدريبية وورش عمل للموظفين لتعلم وتطوير مهارات التقنية والابتكار، مما يؤدي إلى تعزيز كفاءة العمل وتحسين أداء الإدارة العامة.

4. تعزيز التنمية الاقتصادية: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين في تعزيز التنمية

الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة أعمال ملائمة، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

تعزيز التنمية الاقتصادية هو جانب آخر يستحق الاستكشاف فيما يتعلق بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يعتبر التنمية الاقتصادية أحد الأهداف الرئيسية للدولة، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التجارة والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية. من خلال هذه الشراكة، يتعاون القطاعان لتعزيز الاستثمار وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وتعزيز البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية وتعزيز التجارة وتحسين بيئة الأعمال.

تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص التنسيق والتعاون في وضع السياسات الاقتصادية والتشريعات واللوائح التي تدعم التنمية الاقتصادية. يتم توفير الدعم والتسهيلات للشركات والمستثمرين، وتعزيز بيئة الأعمال الصديقة وتقديم المشورة والاستشارات الاقتصادية لتعزيز الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التجارة وتطوير الصادرات وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يتم توفير الدعم والتسهيلات للشركات المحلية للوصول إلى الأسواق الدولية وتوسيع قاعدة عملائها وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد. يتم أيضًا تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير بيئة استثمارية ملائمة وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

تعود الفوائد المرتبطة بتعزيز التنمية الاقتصادية إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، وتنويع مصادر الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. تسهم التنمية الاقتصادية في خلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى الدخل وتقليل معدلات البطالة. كما تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد على المستوى الدولي وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتحسن مستوى الحوكمة في الإدارة العامة. يتم تطوير آليات وإجراءات فعالة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. يتم تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والموارد الطبيعية وتطوير الأنظمة والعمليات الإدارية لتحقيق التكامل والكفاءة وتحقيق الأهداف المحددة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز كفاءة الخدمة في الإدارة العامة من خلال الاستفادة من الخبرات والمهارات والموارد المتاحة في القطاع الخاص. يتم تطبيق مفاهيم وأدوات إدارة الأعمال في القطاع العام، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق رضاهم.

من المهم أن يتم تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل مستدام ومتوازن، وذلك من خلال إنشاء آليات وإطار قانوني وتنظيمي يوفر الحوافز والضمانات لكلا الجانبين. يجب أن تكون هناك

رؤية مشتركة وأهداف محددة للتعاون بين القطاعين، مع توفير الدعم والتوجيه من الحكومة لتعزيز هذه الشراكة.

5. تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة: يمكن أن تسهم الشراكة بين القطاعين في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة. عن طريق وضع آليات ومعايير واضحة، يتم تحقيق الاستفادة العامة من الشراكة دون المساس بالمصالح الخاصة.

تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة هو جانب آخر يستحق الاستكشاف فيما يتعلق بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يعتبر هذا التوازن أمرًا حاسمًا لضمان تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وفي نفس الوقت تلبية احتياجات ومتطلبات القطاع الخاص.

تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة يشير إلى إيجاد وسط يلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع وفي الوقت نفسه يدعم نمو وتنمية القطاع الخاص. يتطلب ذلك تحقيق التوازن بين السياسات والإجراءات التي تحقق المصلحة العامة وضمان استدامة الخدمات العامة والتوجه نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة حقوق ومصالح الشركات والمستثمرين وتشجيع الابتكار والاستثمار.

تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورًا حاسمًا في تحقيق هذا التوازن. من خلال هذه الشراكة، يتم تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في وضع السياسات والإجراءات التي تحقق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة. يتم توفير الدعم والتوجيه من الحكومة لتشجيع الاستثمار وتطوير الأعمال، مع مراعاة المصلحة العامة وضمان توفير الخدمات العامة الضرورية للمجتمع.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة من خلال تبادل المعرفة والخبرات والموارد. يستفيد القطاع العام من خبرات القطاع الخاص في مجالات مثل الابتكار التكنولوجي وإدارة المشاريع وتحسين الكفاءة العملية. في المقابل، يستفيد القطاع الخاص من الدعم والتسهيلات والفرص التي يقدمها القطاع العام، مما يساهم في تعزيز أعمالهم وتحقيق النمو.

تتمثل أحد الآليات المهمة لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة في وضع إطار تشريعي وتنظيمي من أجل، يمكن تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بواسطة وضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب. يجب أن يتضمن هذا الإطار التشريعي والتنظيمي القوانين واللوائح التي تحدد حقوق وواجبات كل من القطاع العام والخاص وتضمن المساءلة والشفافية.

على سبيل المثال، يمكن أن يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي آليات لضمان تنافسية عادلة بين الشركات في القطاع الخاص ومنع الممارسات الاحتكارية. يجب أن يتم تعزيز المنافسة لتشجيع الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

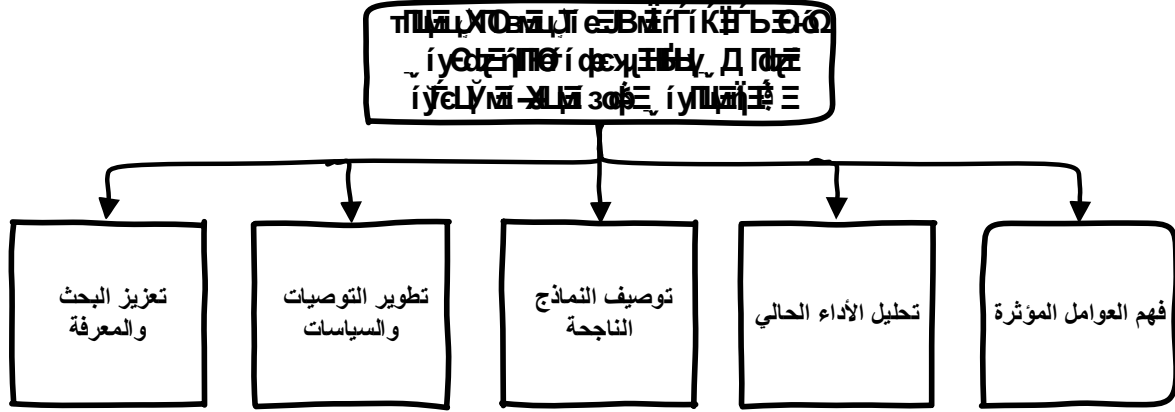
علاوة على ذلك، يجب أن يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي أيضًا آليات لحماية المصلحة العامة وضمان توفر الخدمات العامة الأساسية للمجتمع. يجب أن تحدد القوانين واللوائح معايير ومعايير الأداء للخدمات العامة، وتضمن توفرها بشكل فعال وفي الوقت المناسب وبأسعار معقولة.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك آليات للمساءلة والشفافية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب أن يكون هناك آليات لضمان تقديم تقارير ومعلومات شفافة حول الأداء والنتائج المحققة في إطار الشراكة، ويجب أن يتم تحديد مسؤوليات الأطراف المشاركة وتحديد آليات المراقبة والتقييم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل الخطوات الرئيسية لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعزيز التعاون والتواصل بين الأطراف المعنية. يجب أن يتم تعزيز التفاهم والثقة بين الحكومة والشركات الخاصة من خلال الحوار والمشاورات المستمرة.

6.2. أهداف الدراسة

تهدف دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، ومن بين هذه الأهداف:



رسم توضيحي 2: أهداف دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية

- 1. فهم العوامل المؤثرة:** تهدف الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه العوامل القانونية والتنظيمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
- 2. تحليل الأداء الحالي:** تهدف الدراسة إلى تحليل الأداء الحالي لشراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتقييم فعالية هذه الشراكة في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. ويمكن أن يشمل ذلك تحليل النجاحات والتحديات والمشكلات الموجودة.
- 3. توصيف النماذج الناجحة:** تهدف الدراسة إلى توصيف النماذج الناجحة لشراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة الحالات التي أظهرت نتائج إيجابية في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. ويمكن أن يتم اختيار هذه النماذج من قطاعات مختلفة مثل الصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها.
- 4. تطوير التوصيات والسياسات:** تهدف الدراسة إلى تطوير توصيات وسياسات فعالة لتعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة

العامة في المملكة العربية السعودية. وتستند هذه التوصيات إلى النتائج والتحليلات التي تم الوصول إليها في الدراسة.

5. تعزيز البحث والمعرفة: تهدف الدراسة إلى إثراء المعرفة المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. ويمكن استخدام نتائج الدراسة كأساس للبحوث المستقبلية ولتوجيه السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الحكومي والعام في المملكة العربية السعودية. باختصار، تهدف دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى فهم العوامل المؤثرة وتحليل الأداء الحالي وتوصيف النماذج الناجحة وتطوير التوصيات والسياسات وتعزيز المعرفة في هذا المجال.

الفصل الثالث

3. الفصل الثالث

1.3. منهجية الدراسة

على عكس طبيعة البيانات التي يتم جمعها من البحث النوعي، فإن البيانات التي يتم جمعها واستخلاصها من البحث الكمي تكون على شكل قيم عددية، ونظراً لهذا الاختلاف فإن كلا الباحثين يختلفان عن بعضهما البعض في عدد من الأدوات والطرق المستخدمة لجمع بيانات. سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الكمي في تحليل البيانات، حيث يمكن تعريف البحث الكمي بأنه دراسة منهجية تعتمد على جمع بيانات قابلة للقياس الكمي من خلال أدوات متخصصة مثل استطلاعات

الرأي والاستبيانات، أو من خلال معالجة البيانات التي تم عدها بالفعل باستخدام التقنيات الحسابية. البرامج المختلفة مثل Excel و SPSS وغيرها من البرامج التي تستخدم في تحليل البيانات (Ho, 2018).

(أ) طريقة الاستبانة

سيتم تسليط الضوء على طريقة تنفيذ الاستبيانات باعتبارها الطريقة التي سيتم استخدامها لجمع البيانات في هذا البحث، حيث لا تزال الاستبيانات تلعب دوراً محورياً في جمع البيانات الكمية حتى يومنا هذا، حيث تساعد في تبسيط وقياس الإجابات والبيانات تم جمعها، وتتميز بالمشروعية والخصوصية لإجابات المستجيبين، كما يتم تصنيف الاستبيانات إلى عدة فئات حيث يمكن استخدام نوعين رئيسيين من الاستبيانات: الاستبيانات المقطعية والاستبيانات الطولية. يوفر الاستبانة المقطعي تقييماً للخصائص المتشابهة والاختلافات بين عدة عينات من البيانات، ويتم إجراؤه في وقت واحد. يتضمن المسح الطولي النظر إلى مجموعة بيانات واحدة خلال أوقات مختلفة. ويتطلب ذلك إدارة الاستبيانات في عدة نقاط زمنية تصف التغيير أو الاستقرار أو الاتجاهات خلال فترة محددة.

(ب) استخدام برنامج SPSS في تحليل البيانات

الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية أو SPSS هو برنامج يستخدم للبحث العميق وتحليل البيانات الكمية المعقدة. وهو من أكثر البرامج المفيدة للمؤسسات ورجال الأعمال وكذلك العلماء والباحثين حيث يحتوي على مجموعة ضخمة من البيانات والمعلومات لتحليل وتقييم أفضل، لذلك سيتم الاعتماد عليه في تحليل البيانات الخاصة بهذا البحث.

ومن الممكن أن نستنتج أن برنامج SPSS عبارة عن حزمة برمجية عالية الجودة تستخدم للتحليل الإحصائي التفاعلي أو المجمع، وهي مفيدة لتحليل وجمع البيانات والمعلومات. كما يمكن للباحثين تنظيم البيانات من خلال برنامج تحليل البيانات SPSS وأداء وظائف ضمن SPSS مثل اختبار MANOVA بالإضافة إلى تحليل الانحدار بحيث تكون العلاقة بين البيانات واتجاهها واضحة، كما يمكن تحديدها بشكل فعال. تستخدم معظم وكالات البحث الكبرى حول العالم برنامج SPSS لتحليل البيانات حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى استفادة من مشاريعهم البحثية والتحقيقية.

(ج) مزايا تحليل البيانات بمساعدة برنامج SPSS

ويظهر تحليل بيانات برنامج SPSS في القدر القليل من الجهد الذي يحتاجه الباحث لاستخدام هذا البرنامج. الوظائف الأساسية لبرنامج SPSS هي البرمجة الإحصائية، والبرمجة النمذجية، وتحليل النصوص لبرامج الاستبيانات. من خلال هذه الوظائف، يمكن إجراء تحليل البيانات في عملية منهجية. من خلال برنامج SPSS سيكون من الممكن إجراء تحليل نقدي للعلاقة والترابط بين المتغيرات في إطار مجموعات البيانات ووضع تقييم نقدي متعمق، مما سيساهم في تحسين جودة هذا البحث.

تتم عملية جمع المعلومات والبيانات في هذا البحث العلمي حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع المعلومات الموثوقة من مصادر مختلفة وتحليلها بشكل موضوعي من قبل الباحث. وطرق علمية محددة للتأكد من صحتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها سواء بالإضافة أو الحذف. تهدف جمع المعلومات والبيانات في هذا البحث العلمي حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى توفير أساس قوي حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يتطلب ذلك جمع معلومات وبيانات ذات صلة من مصادر مختلفة، مثل: البيانات الرسمية، الأبحاث السابقة، المسوح الميدانية باستخدام هذه المعلومات والبيانات. تهدف دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى فهم العوامل المؤثرة وتحليل الأداء الحالي وتوصيف النماذج الناجحة وتطوير التوصيات والسياسات وتعزيز المعرفة في هذا المجال (khaled, 2022).

ومن المعروف أنه يجب على الباحث العلمي جمع بيانات ومعلومات دقيقة عند الذهاب لدراسة قضية أو مشكلة معينة يكون هدفها شرح وتحليل طبيعة الحدث تحت موضوع استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، فإن الهدف الأساسي لجمع البيانات والمعلومات الدقيقة هو شرح وتحليل طبيعة الحدث المدروس؛ تتطلب هذه العملية جمع بيانات ومعلومات موثوقة ومحدثة عن طريق جمع الاستبيانات المكتملة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يجب تأكيد أن تكون البيانات مجهولة وسرية ومحمية

للحفاظ على خصوصية المشاركين. يمكن جمع المعلومات عن طريق الاستبيانات والمقابلات، ثم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برامج إحصائية مثل برنامج SPSS. يمكن استخدام تقنيات الإحصاء الوصفي لتلخيص البيانات وتحليل العلاقات بين دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة ودراستها. لأن الأدوات المستخدمة في الاستبيانات والاختبارات والملاحظات والمقابلات تختلف باختلاف نوع وموضوع الدراسة العلمية، فمن الممكن الجمع بين أكثر من أداة في نفس البحث. وتم تطبيق أسلوب الاستبانة في هذا البحث. ومن أهم الأهداف جمع البيانات والمعلومات التي يمكن إدراجها في عمليات التحليل الإحصائي. إن تحديد إجراءات الدراسة يساعد على تنظيم مكونات المشكلة ويكون بمثابة محك ثابت للباحث في جميع عمليات الدراسة. ومن المزايا التي يوفرها الإشعار للمناقش الشعور بخبرة الباحث وكفاءته في تخصصه.

وفي هذا البحث حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن الإشارة إلى الإجراءات المنهجية للدراسة. بمعنى آخر، هي تصورات بشأن تنفيذ البحث مقدمة من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين خبراء البحث. حيث إن طرق البحث العلمي تعني الطريقة التي يتبعها الباحث في تفصيل مسألة محددة تتعلق بالتخصص، ويختلف هذا المنهج بشكل كبير بين الباحثين حسب العوامل المادية أو الفكرية المتوفرة، وكذلك درجة البحث العلمي، في طرق البحث العلمي. سيتم استخدام الاستبيانات كأداة فعالة في قياس المجموعات.

وتشير الإشارة هنا في هذا البحث حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى أن من مميزات طريقة الاستبيان أنها طريقة غير مرهقة وفعالة من حيث الوقت والتكلفة مقارنة مع طريقة الاستبيان مقارنة مع طرق البحث الأخرى. تُستخدم أساليب الاستبانة على نطاق واسع في الأبحاث حول أثر استخدام تقنيات التوظيف الذكية على جودة التوظيف وفعالية اختيار الموظفين في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية من خلال استخدام استبيانات موحدة لجمع البيانات بشكل منهجي حول المجموعة المستهدفة في جميع أنحاء نطاق البحث.

ومن المعروف أن بيانات المجموعة التي تم استخلاصها من البحث الكمي تكون على شكل قيمة عددية على عكس طبيعة البيانات المجمعة من البحث النوعي. كفاءة سلاسل التوريد العالمية سيتم استخدام مدخل كمي في عملية تحليل البيانات (khaled, 2022) .

في هذا البحث حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية؛ يمكن صياغة تعريف البحث الكمي على أنه الدراسة المنهجية التي تعتمد على عملية جمع البيانات التي تقبل القياس الكمي من خلال الاعتماد على أدوات محددة مثل الرأي استطلاعات الرأي. أو الاستبيانات أو معالجة البيانات التي تم تنفيذها بالفعل. وقد تم إحصاؤها سابقاً باستخدام تقنيات حسابية متعددة، مثل برنامج SPSS، أو ما يعرف بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

وبما أن الاستبانة هو أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة في البحث العلمي، فإن الباحث العلمي عند قيامه بدراسة ظاهرة أو مشكلة ما، يقوم بجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن تلك المشكلة أو الظاهرة لتوضيح وفحص سبب المشكلة أو الأحاسيس التي يكشفها الباحث من خلال تحقيقه. وتعد الاختبارات والامتحانات والمقابلات من بين الأساليب المستخدمة في هذا الاستبانة، وتختلف التقنيات المستخدمة وفقاً لمحتوى مادة الدراسة العلمية. تلعب الاستبيانات دوراً مؤثراً في جمع البيانات الكمية حيث إنها تساهم في تبسيط وقياس البيانات والإجابات التي تم جمعها.

في هذا البحث حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية؛ سيتم الاعتماد على المنهج الكمي في تحليل البيانات، إذ يمكن تعريف البحث الكمي بأنه دراسة منهجية تعتمد على جمع بيانات قابلة للقياس من خلال أدوات محددة مثل كاستطلاعات الرأي أو الاستبيانات أو أثناء معالجة البيانات التي تم حسابها بالفعل باستخدام التقنيات الحسابية المختلفة مثل SPSS (Rahman, 2020).

عند إجراء هذا البحث حول أثر استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية أو SPSS. وهو برنامج يستخدم للبحث العميق وتحليل البيانات المعقدة. ومن المفيد للقطاعات ورجال الأعمال وكذلك العلماء البحث في مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات من أجل تحليل وتقييم أفضل. تستخدم معظم المنظمات البحثية الكبرى برنامج SPSS لتحليل بيانات الحفر والبيانات النصية لزيادة فعالية مشاريع الاستكشاف والتحقيق الخاصة بها. إنها

حزمة برامج تحليل إحصائي للتعاون أو الحسابات العلمية المجمعة. IBM SPSS Statistics هو الاسم التجاري للإصدار الحالي من البرنامج.

(Robert, 2017) وجد أن مساعدة SPSS مفيدة لمحللي البيانات للاستفادة من مجموعات البيانات المختلفة وإجراء تحليلات إحصائية مختلفة مثل ANOVA أو T-test أو MANOVA، بالإضافة إلى تحليل الانحدار لفحص البيانات المتنوعة وربط الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ومن ثم، باستخدام تحليل SPSS، سيسمح لك SPSS بإجراء تقييم نقدي للتفاعل والعلاقة بين العناصر في سياق مجموعات البيانات وبناء تحليل نقدي متعمق. التقييم مما سيساهم في تحسين جودة هذا البحث وسهولة تحليل النتائج التي تم جمعها من الاستبانة الذي تم إعداده مسبقاً وفقاً لأسئلة الدراسة.

(Hinton and Isabella, 2017) أوضح أن إيجابيات معالجة البيانات باستخدام تحليل البيانات SPSS تشمل أن الباحث لا يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد لاستخدام هذا البرنامج، كما أن الجهد المبذول في تحليل البيانات باستخدام SPSS أقل بكثير من أي جهد آخر أداة بحثية، وهي مفيدة للباحثين لإجراء التحليل. يتضمن التقييم المتعمق للوظائف الأساسية لبرنامج SPSS التطوير الإحصائي، والبرمجة النصية للنماذج، واستخراج المعلومات لمبرمجي الاستبيانات، والتي يتم إنجازها من خلال تضمين كميات هائلة من البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل صحيح.

وفي هذا البحث سيتم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع البيانات اللازمة حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، لذا يقوم الباحث بطرح هذه الأسئلة على مجموعة من الأفراد ويسميه عينة الدراسة. والهدف الرئيسي من وراء ذلك هو جمع البيانات والمعلومات حتى يمكن دراستها للوصول إلى نتائج دقيقة تتعلق بمشكلة الدراسة. تعتبر الاستبانة إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة في البحث العلمي، حيث يقوم الباحث العلمي عند دراسة ظاهرة أو مشكلة ما بجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول تلك المشكلة أو الظاهرة لتوضيح وتحليل طبيعة المشكلة أو الظاهرة التي يطرحها الباحث من خلال الأبحاث التي يقدمها.

والأدوات المستخدمة في تلك الاستبانة هي الاختبارات والملاحظات والمقابلات، وتختلف الأدوات المستخدمة حسب طبيعة مادة البحث العلمي. تلعب الاستبيانات دوراً مؤثراً في جمع البيانات الكمية، حيث تساهم في تبسيط وقياس البيانات والإجابات التي تم جمعها. يقوم البحث المسحي بجمع المعلومات من عينة من الأفراد من خلال إجاباتهم على أسئلة محددة. يوفر هذا النوع من الدراسة

مجموعة من الطرق لجذب الأشخاص وجمع البيانات وطرح الأسئلة. ومن المعروف أن البيانات التي يتم جمعها من خلال طرق البحث الكمي هي قيم عددية، على عكس طبيعة البيانات التي يتم جمعها من البحث النوعي. يمكن تعريف البحث الكمي بأنه دراسة منهجية تعتمد على عملية جمع البيانات التي تقبل القياس الكمي. تحليل البيانات الكمية هو عملية منهجية لجمع وتقييم البيانات القابلة للقياس والتحقق منها.

2.3. الدراسة العلمية وإجراءاتها المنهجية

تهدف الدراسة العلمية التي تستكشف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى تحليل وفهم العلاقة بين الشراكة بين القطاعين وتحقيق الأهداف المرجوة في الحوكمة وتقديم الخدمات العامة. تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الطمية، وتستخدم برنامج SPSS لتحليل البيانات.

الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة:

1. تحديد الهدف والمشكلة:

تبدأ الدراسة بتحديد الهدف الرئيسي للبحث وتحديد المشكلة المركزية التي ستم دراستها. في هذه الحالة، الهدف هو استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

2. تصميم الدراسة:

يتم تحديد تصميم الدراسة والخطوات التي ستم اتباعها لجمع البيانات وتحليلها. في هذه الحالة، يتم استخدام المنهجية الطمية كإطار للدراسة.

3. جمع البيانات:

تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات اللازمة للدراسة. يمكن أن تشمل طرق جمع البيانات استبيانات، مقابلات، ملاحظات ومراجعة الوثائق المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

4. تحليل البيانات:

يتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات المجمعة. يمكن أن يشمل التحليل الإحصائي استخدام تقنيات مثل التحليل الوصفي والتحليل التجريبي وتحليل الارتباطات لفهم العلاقة بين الشراكة بين القطاعين والحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة.

5. تفسير النتائج:

يتم تفسير النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الإحصائي وتوصيف العلاقة بين الشراكة بين القطاعين والحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. يتم توضيح الاستنتاجات والنتائج الرئيسية وتحليلها بشكل مفصل

6. توصيات واستنتاجات:

بناء على النتائج المستنبطة، يتم إعطاء التوصيات والاستنتاجات المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

3.3. المتغير الأول للدراسة

المتغير الأول لهذه الدراسة هو "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المتغير إلى فهم وتحليل الأثر الذي يمكن تحقيقه من خلال التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة ورفع كفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد يشمل هذا المتغير دراسة أنماط التعاون بين القطاعين وآلياتها، وتقييم أثر الشراكات القائمة حالياً، وتحديد العوائق والتحديات التي تواجه تنفيذ الشراكات بين القطاعين، واستخلاص النتائج والتوصيات لتعزيز الشراكة وتحسين الحوكمة والكفاءة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

4.3. المتغير الثاني للدراسة والإرتباط بين المتغيرات

المتغير الثاني لهذه الدراسة هو "تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة" في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المتغير إلى دراسة وتحليل كيفية تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تعزيز مستوى الحوكمة ورفع كفاءة الخدمة في الإدارة العامة بالمملكة. قد يشمل هذا المتغير دراسة تأثير الشراكة على عمليات صنع القرار وتوجيه السياسات وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات الحكومية. يمكن أيضاً أن يشمل تحليلاً للعوامل المؤثرة في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة، مثل الشفافية، والمشاركة المجتمعية، والابتكار، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. يتم استخدام هذا المتغير لفهم تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين أداء الإدارة العامة وتحقيق أهداف التحول الحكومي وتحسين تجربة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

1.4.3. الإرتباط بين المتغيرات

الارتباط بين المتغير الأول والمتغير الثاني يتمثل في أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر وسيلة لتحقيق تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

عندما يتم تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم توفير فرص للتعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في تقديم الخدمات العامة. يمكن أن تشمل هذه الشراكات

تعاوناً في مجالات مثل البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة، وغيرها.

من خلال هذه الشراكات، يمكن تعزيز مستوى الحوكمة من خلال تحسين الإدارة والمراقبة والشفافية في تقديم الخدمات الحكومية. كما يمكن أن يؤدي التعاون بين القطاعين العام والخاص إلى تحسين كفاءة الخدمة من خلال توفير الخبرات والمهارات المتخصصة للشركات الخاصة والاستفادة من الابتكارات والتقنيات الحديثة التي يمكن تطبيقها في تقديم الخدمات الحكومية.

بالتالي، يمكن اعتبار المتغير الأول والمتغير الثاني في هذه الدراسة كمتغيرين مترابطين، حيث يتم استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع

4. الفصل الرابع

1.4. نتائج الدراسة

1.1.4. الوصف الإحصائي للبيانات

يمكن تعريف الإحصاء الوصفي على أنه مجموعة العمليات التي تصف السمات الأساسية للبيانات في الدراسة، والتي تحتوي على مجموعة معينة من البيانات، ممكن أن تمثل بيانات الدراسة عينة بحث كعينة من السكان أو أن تكون تمثيلاً للسكان. يساعد الإحصاء الوصفي في توفير ملخصات بسيطة حول العينة والمقاييس المتعلقة بها كمقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي وكذلك مقاييس التباين أو الانحراف المعياري.

- أهمية الإحصاء الوصفي:

يساعد الإحصاء الوصفي على تصور البيانات بطريقة سهلة وتقديمها بطريقة هادفة ومفهومة، والتي بدورها تسمح بخلق معلومات مفيدة من خلال ربط معلومات لا معنى لها بشكل منفرد، لتشكل

مجتمعة معنى مفيداً. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب تحليل البيانات بشكلها الأولي، والتي تجعل من الصعب تصور ما تعرضه البيانات.

يقوم الإحصاء الوصفي بوصف البيانات المرتبطة بعينة البحث والوصول إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بالبيانات حتى وإن كانت عبارة عن عينة إحصائية كبيرة وكذلك الوصول إلى نتائج من الممكن تعميمها على مجتمع العينة. على سبيل المثال، لحساب أو الوصول لمؤشر عام لمستوى أداء الطلاب في مادة معينة، يتم استخدام الإحصاء الوصفي.

يتم حساب المتوسط الحسابي لعلامات الطلاب كمؤشر على المستوى العام لأدائهم. وعلى النقيض، فإنه من غير الممكن تحديد مستوى أداء الطلاب فقط من البيانات الأولية لعلاماتهم فقط من مجرد النظر عليها، وخصوصاً إذا كان عدد الطلاب كبيراً. علاوة على ذلك، يسمح الإحصاء الوصفي بتلخيص مجموعة بيانات، وخصوصاً الكمية المعقدة وتقديمها من خلال مجموعة من الأوصاف المجدولة والرسومية (الخضر، 2023).

2.1.4. مصداقية وموثوقية البيانات

ألفا كرونباخ هي طريقة لتقييم الموثوقية تقارن مقدار المتغير المشترك، أو التباين، بين عدة عناصر تشكل أداة مع مقدار المتغير الإجمالي. إذا كانت الأداة موثوقة، فيجب أن يكون هناك الكثير من التباين بين جميع العناصر فيما يتعلق بالتباين. يتم حساب ألفا كرونباخ من خلال حساب متوسط جميع موثوقيات القسمة النصفية التي يمكن تصورها. يمكن حساب ألفا كرونباخ بواسطة معظم البرامج الإحصائية المستخدمة الآن، وغالباً ما يكون مفيداً للتحقق مما ستصبح عليه ألفا كرونباخ بمجرد إزالة عنصر معين. إذا زادت ألفا كرونباخ بشكل ملحوظ بعد إزالة عنصر ما، فقد لا ينتمي العنصر إلى المقياس.

افترض أن الشخص يكمل استبيان الرضا. إذا تم الحصول على نفس النتائج أو نتائج مشابهة عندما يعيد نفس الشخص إجراء الاستطلاع الخاص بك في ظل إعدادات مماثلة، فإن درجة رضاك تكون موثوقة للغاية (متسقة). ومع ذلك، إذا أخذ الفرد استبيان الرضا مرتين متتاليتين مع الحفاظ على نفس المستوى من الرضا الحقيقي وتظهر إحدى الدرجات رضا قوي والنتيجة الأخرى تظهر رضا منخفض، فسيكون هذا المقياس غير موثوق به تمامًا. وبكل بساطة، توفر ألفا كرونباخ تقنية مباشرة

لتحديد ما إذا كانت النتيجة موثوقة أم لا. يتم استخدامه مع فكرة أن لديك العديد من العناصر التي تقيس نفس العامل الأساسي: على سبيل المثال، بالنسبة لاستطلاع الرضا، قد يكون لديك ستة أسئلة، كل منها يطرح اهتمامًا مميزًا، ولكن عند دمجها، يمكن اعتبارها لقياس الرضا العام (Abbadia, 2023). فكلما اقتربت قيمة معامل الفل من الواحد الصحيح، سيكون هناك مصداقية وموثوقية كبيرة بين البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	150	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 1: ملخص إنجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.933	.924	23

جدول 2: الإحصائيات الموثوقة لتحليل ألفا كرونباخ.

تجميع البيانات

لقد تم إنشاء أسئلة الاستبيان بناء حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. لقد كان الاستبيان يحتوي على ثلاثة وعشرون سؤالاً موجهين للموظفين والمديرين والعاملين بتلك القطاعات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية بهدف الحصول على المعلومات من أجل الدراسة والتحليل.

لقد تم توقيف الاستبيان بعد 30 يوم من النشر، بعد أن حصلنا على 150 رداً من المستجيبين في التجربة. ومن خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS سنتجه إلى عرض الوصف الإحصائي والترابطات بين المتغيرات ودراسة موثوقية وتشتت البيانات.

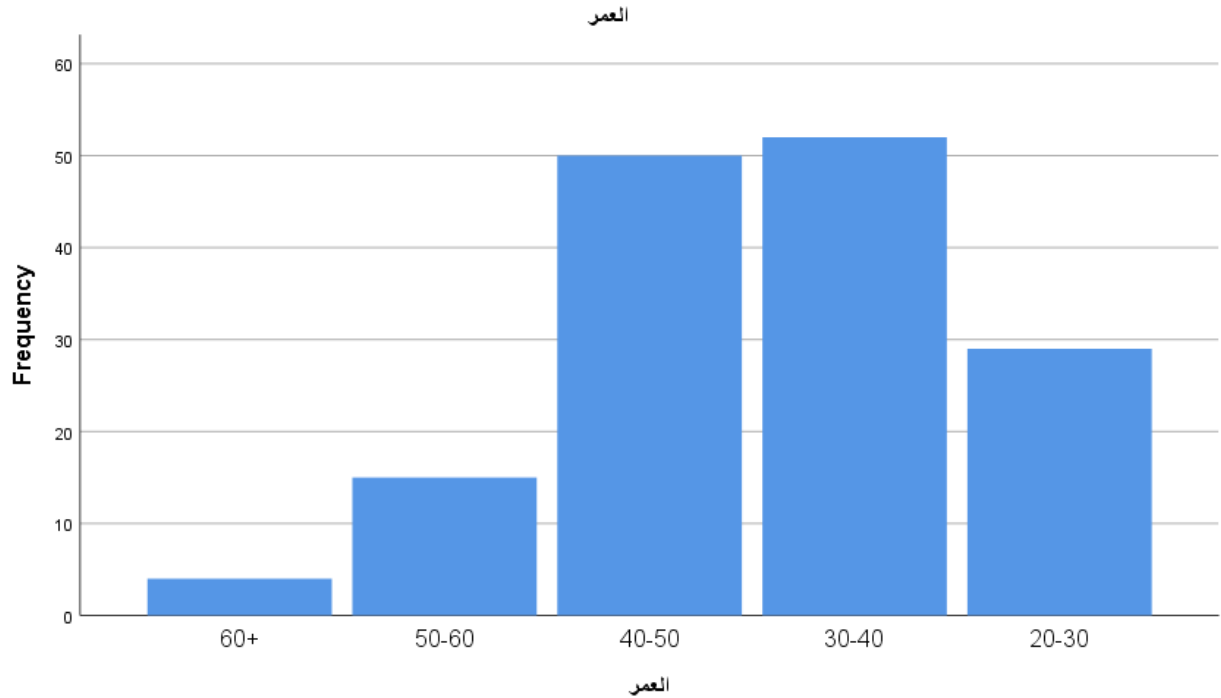
- عمر المشاركين

تنوعت الفئات العمرية المشاركة في التجربة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 60 عاماً. ولاحظنا أن الفئة الأكثر مشاركة في التجربة كانت بين الأعمار 30-40 عاماً، حيث بلغت نسبتهم 34.7% من إجمالي المشاركين العمريين. يشير ذلك إلى أن هذه الفئة العمرية كانت الأكثر استجابة وتفاعلاً مع استخدام تقنيات التوظيف الذكية في عملية اختيار الموظفين.

استناداً إلى ذلك، يمكننا استنتاج أن تقنيات التوظيف الذكية تلقى قبولا واستحسانا أكبر بين الفئة العمرية 30-40 عاماً. قد يكون ذلك نتيجة لتوافر مستوى معرفة وفهم أفضل لهذه التقنيات في هذه الفئة العمرية، وربما يعكس أيضاً احتياجاتهم المهنية واستعدادهم لاستخدام التقنيات الحديثة في عملية التوظيف.

		العمر			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	60+	4	2.7	2.7	2.7
	50-60	15	10.0	10.0	12.7
	40-50	50	33.3	33.3	46.0
	30-40	52	34.7	34.7	80.7
	20-30	29	19.3	19.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لعمر المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 3: الإحصاءات الوصفية لعمر المشاركين بالتجربة

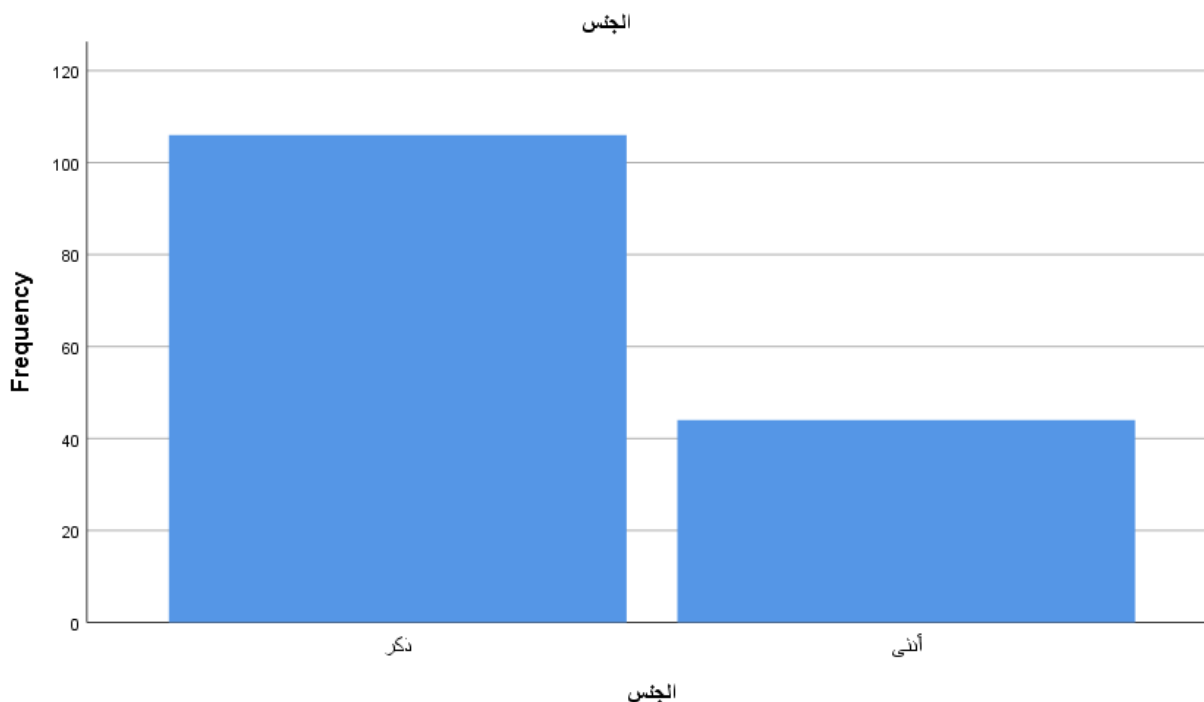
- جنس المشاركين

تنوعت أجناس المشاركين في التجربة بين الذكور والإناث. ولاحظنا أن الذكور كانوا الأكثر مشاركة في التجربة، حيث بلغت نسبتهم 70.7% من إجمالي المشاركين. يشير ذلك إلى أن الذكور كانوا أكثر تفاعلاً واستجابةً لاستخدام تقنيات التوظيف الذكية في عملية اختيار الموظفين. نتائج هذه التجربة قد تدل على أن استخدام تقنيات التوظيف الذكية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة بشكل عام. ومع ذلك، يجب أن تتخذ الجهات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية إجراءات لضمان تكافؤ فرص التوظيف بين الذكور والإناث وتعزيز المساواة في فرص العمل. يمكن أن يسهم ذلك في بناء فرق عمل متنوعة وشاملة تعزز الابتكار والأداء المؤسسي بشكل عام.

الجنس		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	106	70.7	70.7	70.7

	أنثى	44	29.3	29.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 4 : الإحصاءات الوصفية لجنس المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 4 : الإحصاءات الوصفية لجنس المشاركين بالتجربة

- الشهادة العلمية للمشاركين

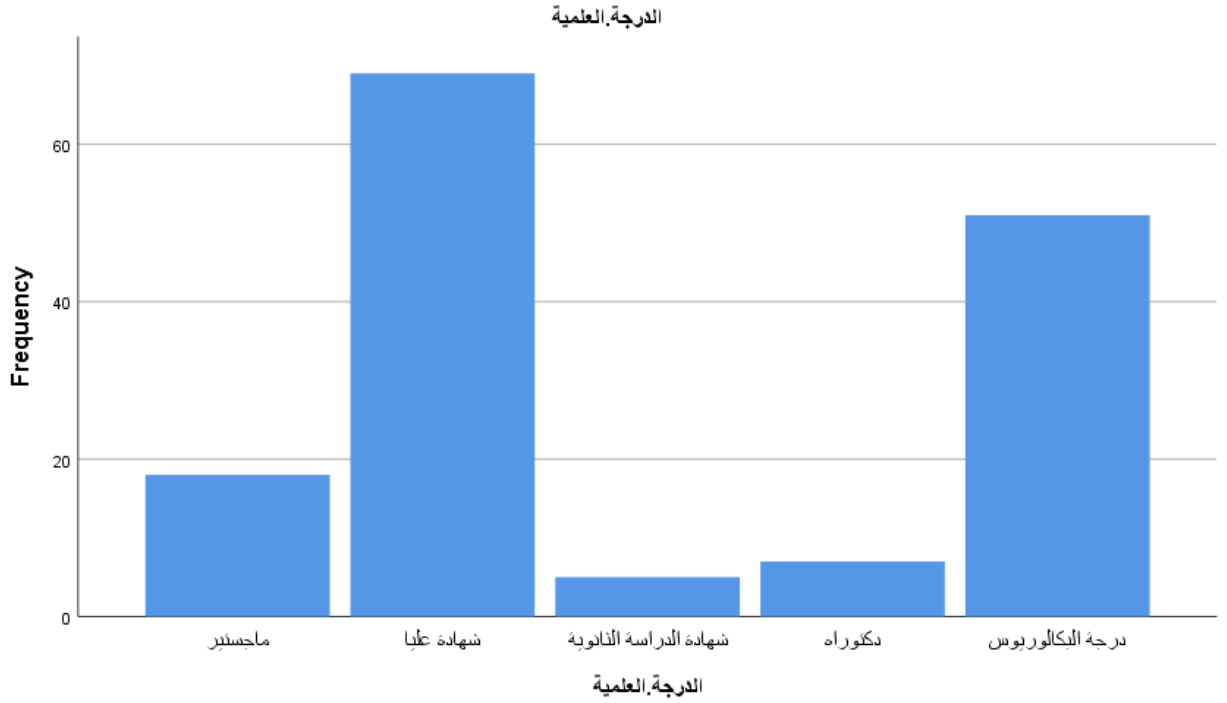
تنوعت الدرجات العلمية للمشاركين في التجربة. ولاحظنا أن الفئة الحاصلة على الشهادة العليا كانت الأكثر مشاركة في التجربة، حيث بلغت نسبتهم 46% من إجمالي المشاركين. يشير ذلك إلى أن الأفراد الذين حصلوا على شهادات عليا قد أبدوا اهتماما أكبر بالمشاركة في هذه التجربة واستفادة من تقنيات التوظيف الذكية.

يمكن أن نستنتج أن الأفراد الحاصلين على شهادات عليا قد يكون لديهم مستوى أعلى من الوعي والمعرفة بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. قد يكون لديهم أيضاً القدرة على تطبيق المفاهيم النظرية والمعرفة العلمية في الواقع العملي.

لذلك، يمكن أن تلعب الفئة الحاصلة على الشهادة العليا دورًا هامًا في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يجب أن تعمل الجهات المعنية على تشجيع وتمكين هذه الفئة من المشاركة الفعالة في صياغة وتطبيق السياسات والإجراءات التي تعزز الشراكة بين القطاعين وتحسن الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

الدرجة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ماجستير	18	12.0	12.0	12.0
	شهادة عليا	69	46.0	46.0	58.0
	شهادة الدراسة الثانوية	5	3.3	3.3	61.3
	دكتوراه	7	4.7	4.7	66.0
	درجة البكالوريوس	51	34.0	34.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 5: الإحصاءات الوصفية للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 5: الإحصاءات الوصفية للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة

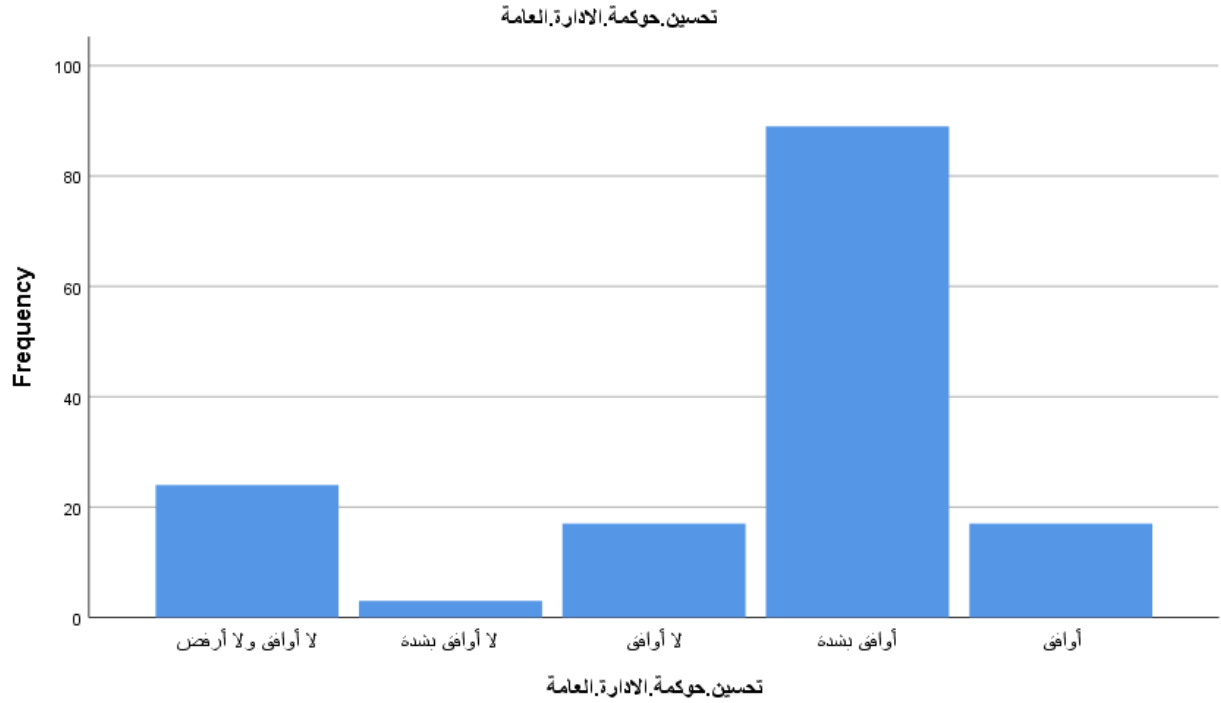
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحسين الحوكمة في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة بشدة على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، حيث بلغت 59.3%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بقوة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تحسين الحوكمة في الإدارة العامة.

تعكس هذه النتيجة تفهم المشاركين للفوائد المحتملة للشراكة بين القطاعين، مثل زيادة الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الابتكار والتنوع في الحلول المقترحة. قد يعزز هذا الدعم القوي للشراكة بين القطاعين العام والخاص إمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة وتعاون فعال بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي ينبغي أن تشجع الجهات المعنية على تعزيز الشراكة بين القطاعين وتوفير البيئة الملائمة والتشريعات اللازمة لتمكين هذا التعاون. يمكن أن تسهم الشراكة القوية بين القطاعين في تحقيق نتائج إيجابية في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

تحسين حوكمة الإدارة العامة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	24	16.0	16.0	16.0
	لا أوافق بشدة	3	2.0	2.0	18.0
	لا أوافق	17	11.3	11.3	29.3
	أوافق بشدة	89	59.3	59.3	88.7
	أوافق	17	11.3	11.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 6: الإحصاءات الوصفية لتحسين حوكمة الإدارة العامة.



رسم توضيحي 6: الإحصاءات الوصفية لتحسين حوكمة الإدارة العامة

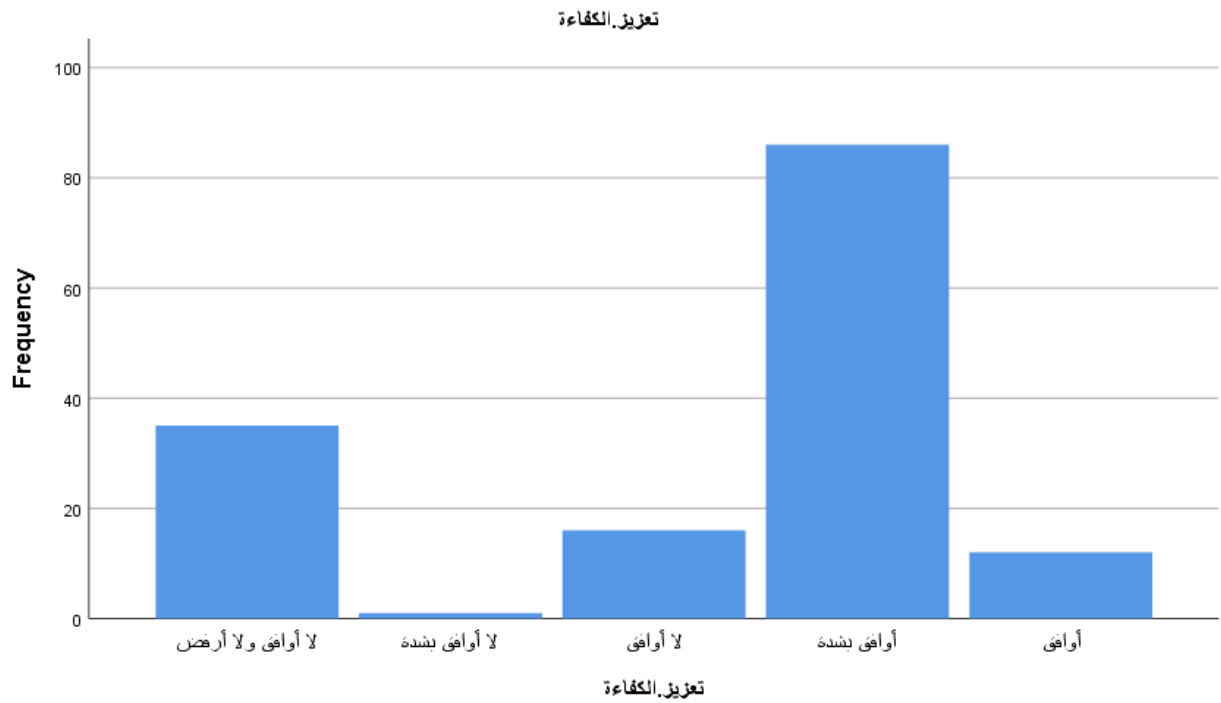
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز كفاءة الخدمة المقدمة في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة بشدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الخدمة المقدمة في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، حيث بلغت 57.3%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بقوة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في تحسين جودة وفعالية الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة.

تعكس هذه النتيجة إدراك المشاركين للفوائد المحتملة للتعاون بين القطاعين، مثل زيادة الكفاءة وتحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العامة. يمكن أن يؤدي التعاون الفعال بين القطاعين إلى توفير موارد إضافية وخبرات متنوعة وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة، وبالتالي ينبغي أن تعزز الجهات المعنية التعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لتيسير هذا التعاون. من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين، يمكن تحقيق تحسينات ملموسة في جودة الخدمات ورفع مستوى الرضا لدى المواطنين وتعزيز الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

تعزير الكفاءة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	35	23.3	23.3	23.3
	لا أوافق بشدة	1	.7	.7	24.0
	لا أوافق	16	10.7	10.7	34.7
	أوافق بشدة	86	57.3	57.3	92.0
	أوافق	12	8.0	8.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 7: الإحصاءات الوصفية لتعزير الكفاءة.



رسم توضيحي 7: الإحصاءات الوصفية لتعزير الكفاءة

- هل تعتقد أن هناك تحديات تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟

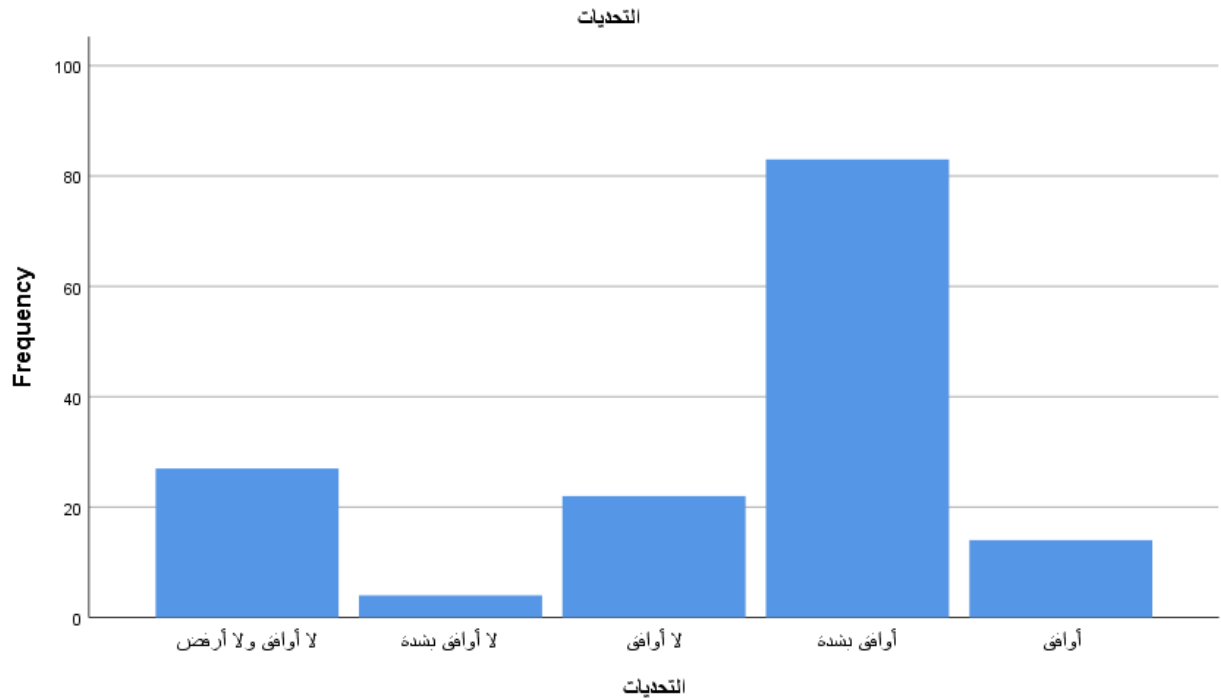
تبين أن نسبة الموافقة بشدة على وجود تحديات تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، حيث بلغت 55.3%. هذه

النتيجة تشير إلى أن الأفراد يدركون بقوة أن هناك عوامل تعتبر عقبات أمام تنفيذ الشراكة بين القطاعين في البلاد.

تعكس هذه النتيجة التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل التنظيمات القانونية والإجرائية المعقدة، وعدم وجود إطار تنظيمي واضح ومناسب، وصعوبة تحقيق التناغم بين الأهداف والمصالح المختلفة للطرفين. كما قد يواجه الشراكة تحديات فيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وحماية حقوق المستهلك، وبالتالي يكمن التحدي في تجاوز هذه العقبات وتحقيق التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص. ينبغي على الجهات المعنية تبني إصلاحات تنظيمية وتشريعية وتعزيز الشفافية والمساءلة وبناء الثقة بين الطرفين. يمكن أن تسهم تلك الجهود في تحقيق التوازن بين تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة وتحقيق المصالح العامة في الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية.

التحديات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	27	18.0	18.0	18.0
	لا أوافق بشدة	4	2.7	2.7	20.7
	لا أوافق	22	14.7	14.7	35.3
	أوافق بشدة	83	55.3	55.3	90.7
	أوافق	14	9.3	9.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 8: الإحصاءات الوصفية للتحديات.



رسم توضيحي 8: الإحصاءات الوصفية للتحديات

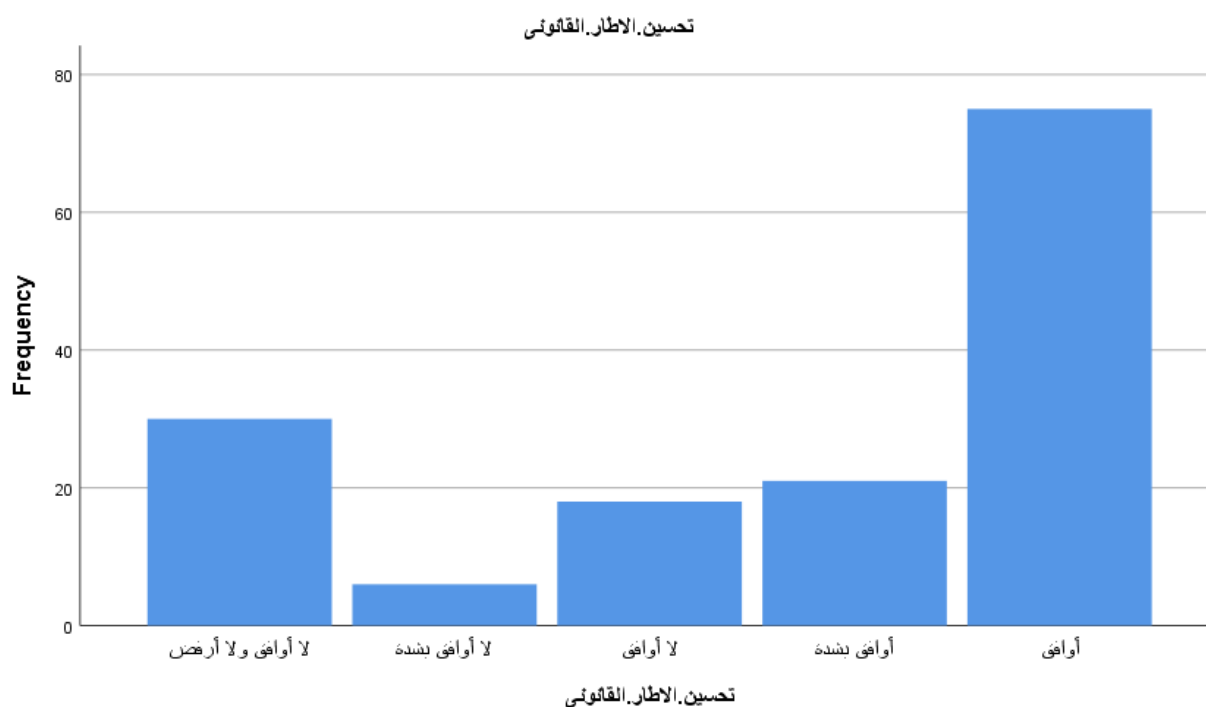
- هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟

تبين أن نسبة الموافقة على ضرورة تحسين الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، حيث بلغت 50%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بقوة أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات على الإطار القانوني والتشريعات القائمة لتعزيز فعالية ونجاح الشراكة بين القطاعين في المملكة. تشير هذه الاستجابة إلى وعي المشاركين بأهمية وجود إطار قانوني وتشريعات مناسبة للتعاون بين القطاعين العام والخاص. يمكن أن توفر التشريعات القوانين والقواعد التي تحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات لكل طرف وتحدد آليات التنظيم والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزز الإطار القانوني الثقة بين القطاعين وتحدد من المخاطر المحتملة وتوفر الاستقرار والأمان القانوني للمشاريع الشراكة، وبالتالي، ينبغي على الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية العمل على تحسين الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب توفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على التعاون وتوفير الحوافز المناسبة لكلا الجانبين. من خلال ذلك، يمكن تعزيز

الحكومة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة وتحقيق الفوائد المرتبطة بالشاركة بين القطاعين في المملكة.

تحسين.الاطار.القانوني					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	30	20.0	20.0	20.0
	لا أوافق بشدة	6	4.0	4.0	24.0
	لا أوافق	18	12.0	12.0	36.0
	أوافق بشدة	21	14.0	14.0	50.0
	أوافق	75	50.0	50.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 9: الإحصاءات الوصفية لتحسين الإطار القانوني.



رسم توضيحي 9: الإحصاءات الوصفية لتحسين الإطار القانوني

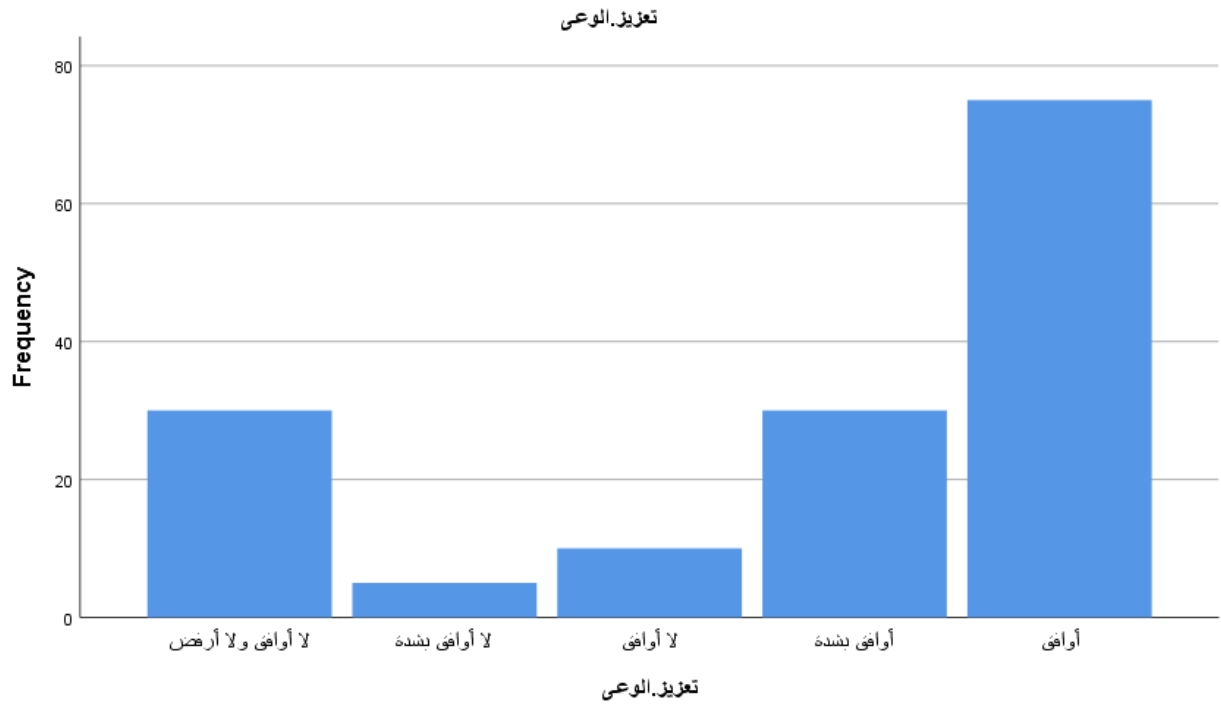
- هل تعتقد أن هناك حاجة لتعزيز الوعي بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين الموظفين في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة على ضرورة تعزيز الوعي بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين الموظفين في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، حيث بلغت 50%. هذه النتيجة تشير إلى أن هناك وعي واضح لدى المشاركين بأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعميق فهم الموظفين في الإدارة العامة لدورها وفوائدها.

تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية من خلال توفير فرص التعاون والتنسيق بين الجانبين. عندما يكون لدى الموظفين في الإدارة العامة وعي بأهمية الشراكة وما يمكن تحقيقه من فوائد، فإنهم يصبحون مستعدين للعمل مع القطاع الخاص واستخدام خبراته وموارده لتحسين الخدمات العامة وتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي ينبغي تعزيز الوعي بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تدريب الموظفين وتوفير الموارد التعليمية لهم. يجب أن يتم توضيح فوائد الشراكة وتوضيح كيفية تحقيق الأهداف المشتركة من خلال التعاون بين القطاعين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع وتقديم الحوافز المناسبة للموظفين للمشاركة الفعالة في الشراكة بين القطاعين.

تعزيز الوعي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	30	20.0	20.0	20.0
	لا أوافق بشدة	5	3.3	3.3	23.3
	لا أوافق	10	6.7	6.7	30.0
	أوافق بشدة	30	20.0	20.0	50.0
	أوافق	75	50.0	50.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 10: الإحصاءات الوصفية لتعزيز الوعي.



رسم توضيحي 10 : الإحصاءات الوصفية لتعزير الوعي

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين توفر الخدمات الحكومية للمواطنين؟

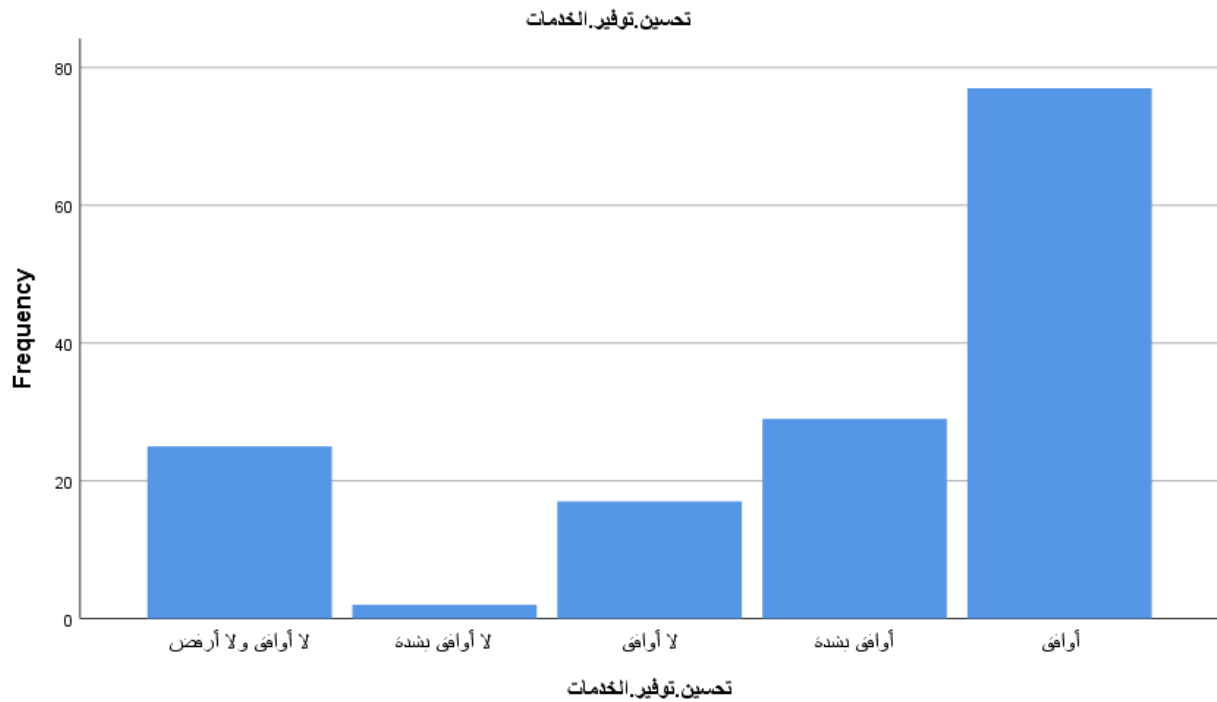
تبين أن نسبة الموافقة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين توفر الخدمات الحكومية للمواطنين كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 3.51%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بقوة أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحسين الخدمات الحكومية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر الخدمات الحكومية من خلال الاستفادة من مهارات وخبرات الشركات الخاصة وتوظيف المبادئ الأفضل في إدارة الأعمال في تقديم الخدمات العامة. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين الكفاءة والجودة وتقديم الابتكارات في توفير الخدمات الحكومية، بينما يمكن للقطاع العام أن يوفر الإطار القانوني والمراقبة اللازمة لضمان تقديم الخدمات بطريقة عادلة وفعالة، وبالتالي تشير هذه النتيجة إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية بهدف تحسين توفر الخدمات الحكومية. ينبغي للجهات المعنية أن تعمل على إنشاء بيئة تشجع على التعاون وتعزز المشاركة الفعالة بين الجانبين. من خلال هذا

التعاون، يمكن تعزيز الحوكمة والكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية وتحقيق تحسينات ملموسة في حياة المواطنين.

تحسين.توفير.الخدمات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	25	16.7	16.7	16.7
	لا أوافق بشدة	2	1.3	1.3	18.0
	لا أوافق	17	11.3	11.3	29.3
	أوافق بشدة	29	19.3	19.3	48.7
	أوافق	77	51.3	51.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 11 : الإحصاءات الوصفية لتحسين توفير الخدمات.



رسم توضيحي 11 : الإحصاءات الوصفية لتحسين توفير الخدمات

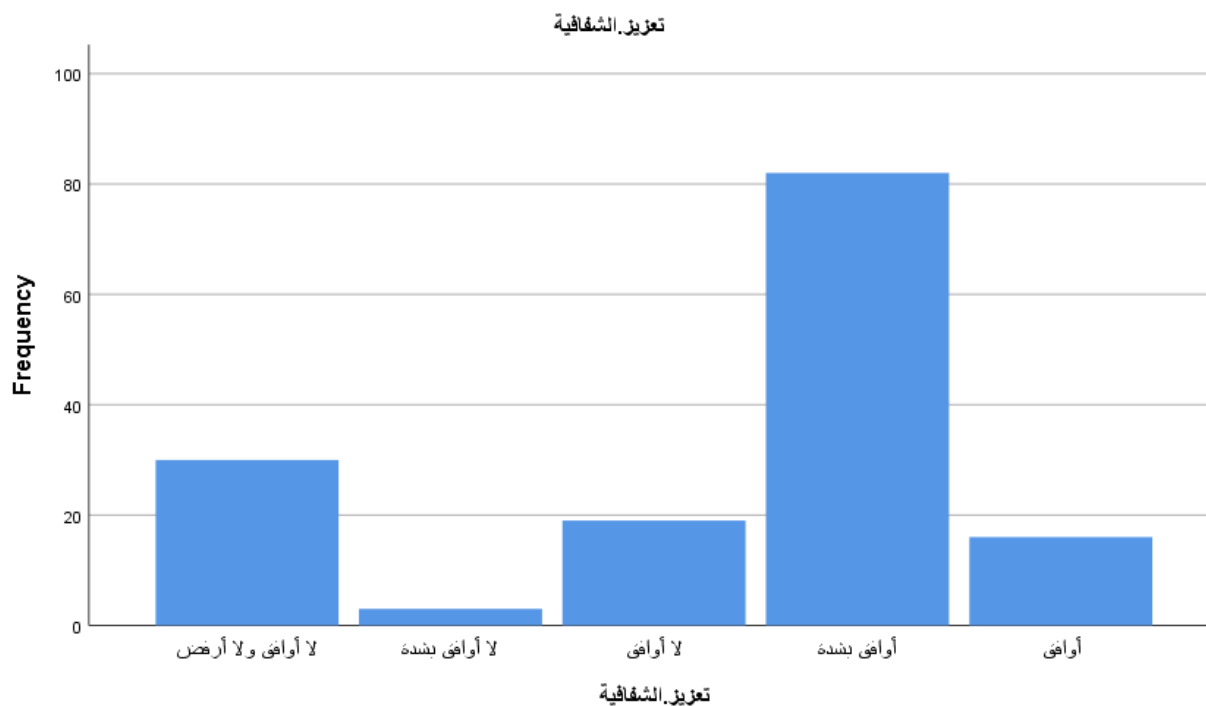
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 54.7%. هذه النتيجة تشير إلى أن هناك إدراك قوي من قبل المشاركين بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون آلية فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد في الإدارة العامة.

تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشفافية ومكافحة الفساد من خلال إنشاء آليات وإجراءات تشجع على الشفافية وتضمن أن تتم المشتريات والعقود واتخاذ القرارات بطريقة عادلة ومنصفة. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تعزيز الشفافية من خلال مشاركة المعلومات المهمة والتعاون في الرقابة والمراجعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع العام أن يساهم في تحسين الممارسات الإدارية وتوفير التوجيه والإشراف اللازم لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقوانين.

تعزيز الشفافية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	30	20.0	20.0	20.0
	لا أوافق بشدة	3	2.0	2.0	22.0
	لا أوافق	19	12.7	12.7	34.7
	أوافق بشدة	82	54.7	54.7	89.3
	أوافق	16	10.7	10.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 12 : الإحصاءات الوصفية لتعزيز الشفافية.



رسم توضيحي 12 : الإحصاءات الوصفية لتعزيز الشفافية

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة

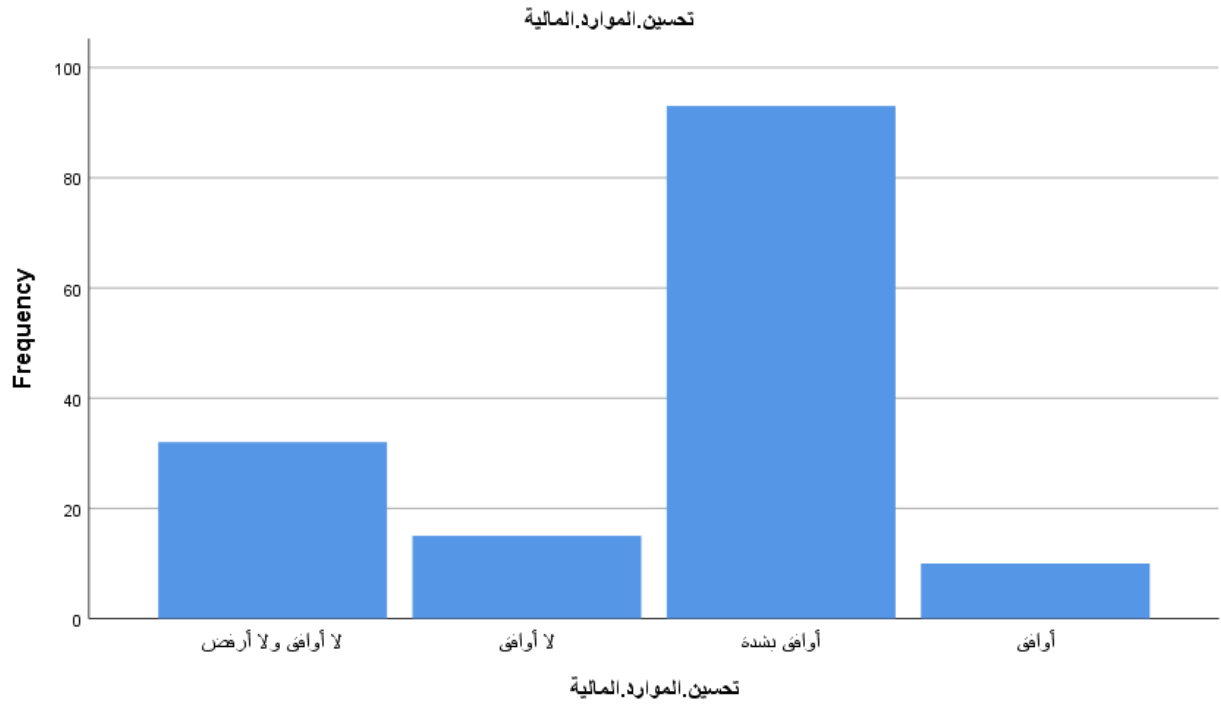
الموارد المالية والبشرية في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 62%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بشدة أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحسين إدارة الموارد في المؤسسات الحكومية. تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص إدارة الموارد المالية والبشرية في الإدارة العامة من خلال الاستفادة من خبرات الشركات الخاصة في تنظيم العمليات المالية والإدارية. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين إدارة الموارد المالية من خلال تقديم خبراته في التخطيط المالي والتحليل المالي والتحكم في التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع العام أن يستفيد من مهارات الشركات الخاصة في إدارة الموارد البشرية، مثل التوظيف الفعال وتطوير الموظفين وإدارة الأداء.

تحسين الموارد المالية				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	لا أوافق ولا أرفض	32	21.3	21.3	21.3
	لا أوافق	15	10.0	10.0	31.3
	أوافق بشدة	93	62.0	62.0	93.3
	أوافق	10	6.7	6.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 13 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الموارد المالية.



رسم توضيحي 13 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الموارد المالية

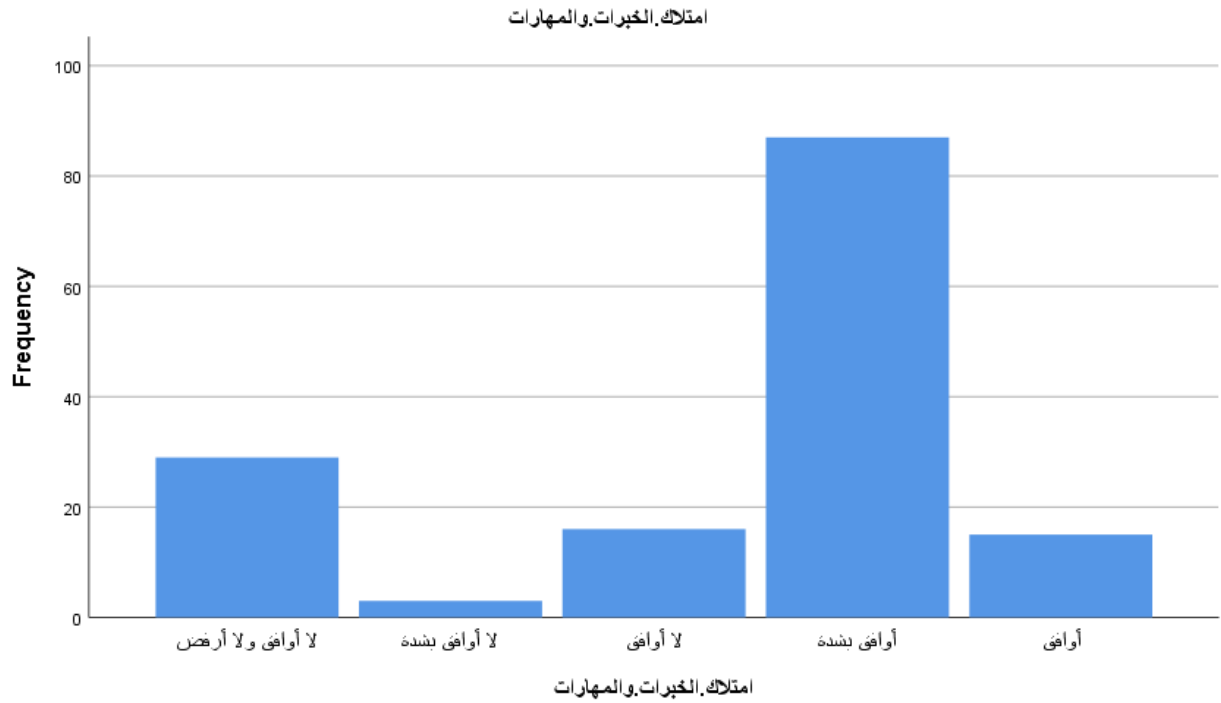
- هل تعتقد أن القطاع الخاص يمتلك الخبرة والمهارات اللازمة لتقديم خدمات أفضل في بعض المجالات مقارنة بالقطاع العام؟

تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن القطاع الخاص يمتلك الخبرة والمهارات اللازمة لتقديم خدمات أفضل في بعض المجالات مقارنة بالقطاع العام كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 58%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بشدة أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تسهم في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة.

القطاع الخاص يتمتع بمرونة وابتكار وقدرة على تطوير تقنيات وحلول جديدة بشكل أسرع من القطاع العام. وبالتالي، يمكن للشركات الخاصة أن تقدم خدمات متخصصة وفعالة في مجالات محددة مثل تكنولوجيا المعلومات، والنقل، والتشغيل والصيانة، والاستشارات الإدارية، وغيرها. وعندما يتم تكوين شراكات بين القطاعين، يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تحسين كفاءة تلك الخدمات من خلال تطبيق ممارساته المبتكرة والفعالة، وبالتالي تشير هذه النتيجة إلى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية لتحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. يجب على الجهات المعنية أن تعمل على توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتشجيع الشراكات الناجحة بين القطاعين، وتعزيز التواصل والتعاون المستمر بينهما. من خلال ذلك، يمكن تحقيق تحسينات في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة العامة للإدارة العامة.

امتلاك الخبرات والمهارات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	29	19.3	19.3	19.3
	لا أوافق بشدة	3	2.0	2.0	21.3
	لا أوافق	16	10.7	10.7	32.0
	أوافق بشدة	87	58.0	58.0	90.0
	أوافق	15	10.0	10.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 14 : الإحصاءات الوصفية لامتلاك الخبرات والمهارات.



رسم توضيحي 14 : الإحصاءات الوصفية لامتلاك الخبرات والمهارات

- هل تعتقد أن القطاع العام يمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع بشكل مستقل دون الحاجة إلى الشراكة مع القطاع الخاص؟

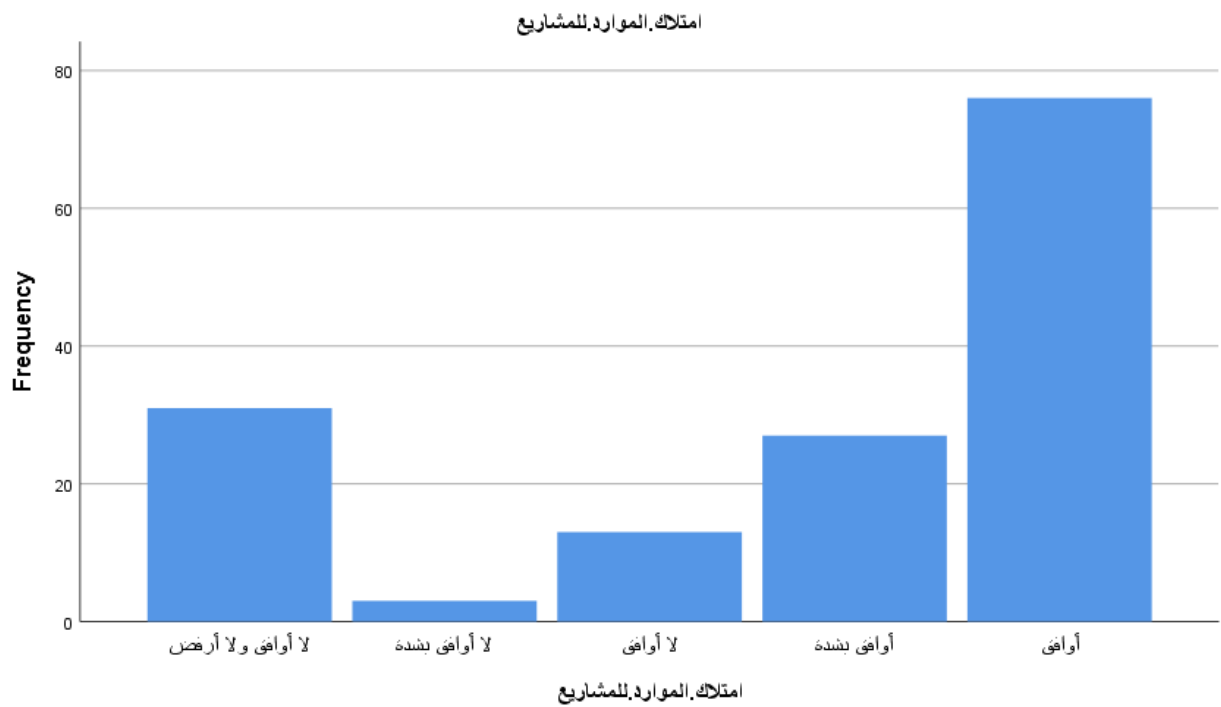
تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن القطاع العام يمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع بشكل مستقل دون الحاجة إلى الشراكة مع القطاع الخاص كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 50.7%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بشدة أن القطاع العام يستطيع تنفيذ المشاريع بنجاح وتحقيق الأهداف المحددة بموارده الخاصة.

القطاع العام يتمتع بموارد مالية وبشرية كبيرة، ويمتلك القدرة على تنظيم العمليات وإدارة المشاريع بشكل مستقل. يمكن للمؤسسات الحكومية تخصيص الموارد اللازمة وتنفيذ المشاريع دون الحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص، وبالتالي تشير هذه النتيجة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست ضرورية في جميع الحالات. قد يكون القطاع العام قادراً على تحقيق الأهداف المطلوبة باستخدام موارده الخاصة. ومع ذلك، يجب أن يتم تقييم كل حالة على حدة وفقاً لظروفها الخاصة ومتطلبات المشروع المحدد.

امتلاك الموارد للمشاريع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	31	20.7	20.7	20.7
	لا أوافق بشدة	3	2.0	2.0	22.7
	لا أوافق	13	8.7	8.7	31.3
	أوافق بشدة	27	18.0	18.0	49.3
	أوافق	76	50.7	50.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 15: الإحصاءات الوصفية لامتلاك الموارد للمشاريع.



رسم توضيحي 15: الإحصاءات الوصفية لامتلاك الموارد للمشاريع

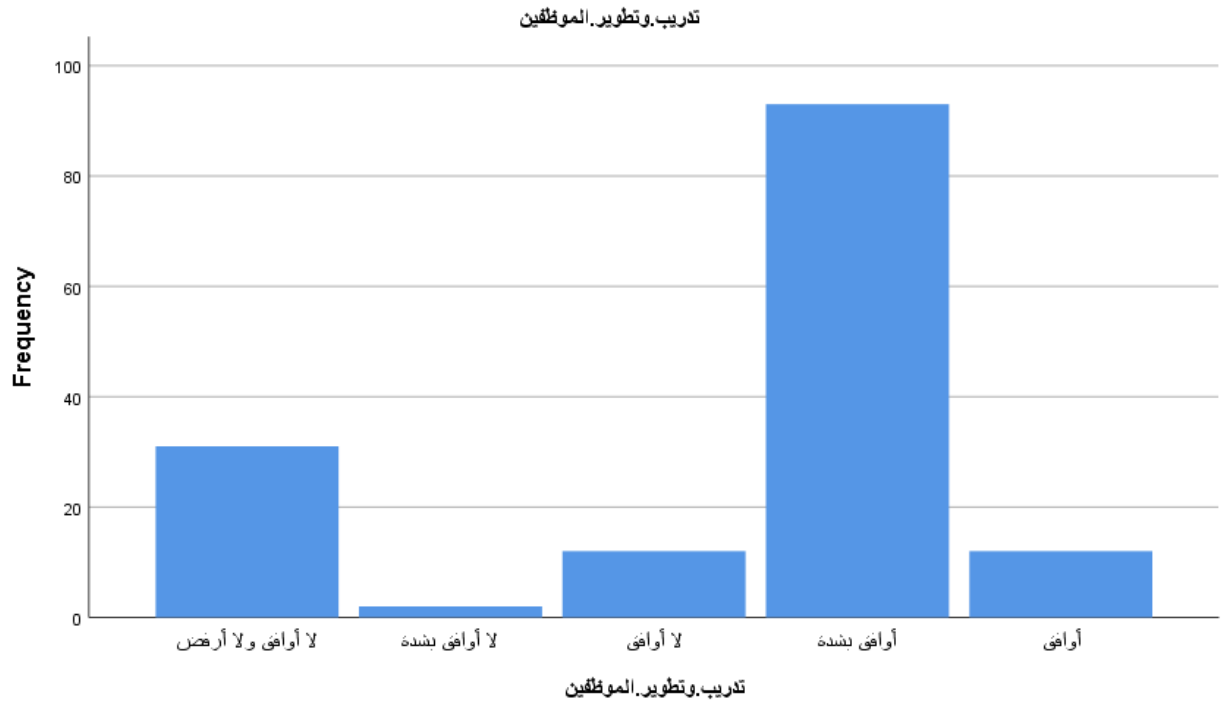
- هل تعتقد أن هناك حاجة لتدريب وتطوير مهارات الموظفين في القطاعين العام والخاص لتعزيز الشراكة بينهما في المملكة العربية السعودية؟

تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن هناك حاجة لتدريب وتطوير مهارات الموظفين في القطاعين العام والخاص لتعزيز الشراكة بينهما في المملكة العربية السعودية كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 62%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بشدة أن تدريب وتطوير المهارات للموظفين في القطاعين العام والخاص يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق الشراكة الفعالة بينهما.

تعتبر المهارات القوية للموظفين في القطاعين العام والخاص أحد العوامل الرئيسية لنجاح الشراكة بينهما. يحتاج الموظفون إلى تطوير مهارات التواصل والتعاون والقيادة وإدارة المشاريع والابتكار. يجب أن يكون لديهم فهم جيد للثقافة والأهداف والعمليات في القطاع الآخر، ويجب أن يكونوا قادرين على العمل بشكل فعال ومتكامل في بيئة مشتركة. توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين يساهم في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يمكن أن يتم ذلك من خلال برامج التدريب المشتركة وورش العمل والتبادل المهني بين الموظفين. يساعد هذا النوع من التدريب على فهم أفضل للمتطلبات والتحديات المشتركة وتطوير مهارات التعاون والتفاهم المتبادل.

تدريب وتطوير الموظفين					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	31	20.7	20.7	20.7
	لا أوافق بشدة	2	1.3	1.3	22.0
	لا أوافق	12	8.0	8.0	30.0
	أوافق بشدة	93	62.0	62.0	92.0
	أوافق	12	8.0	8.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 16: الإحصاءات الوصفية لتدريب وتطوير الموظفين.



رسم توضيحي 16 : الإحصاءات الوصفية لتدريب وتطوير الموظفين

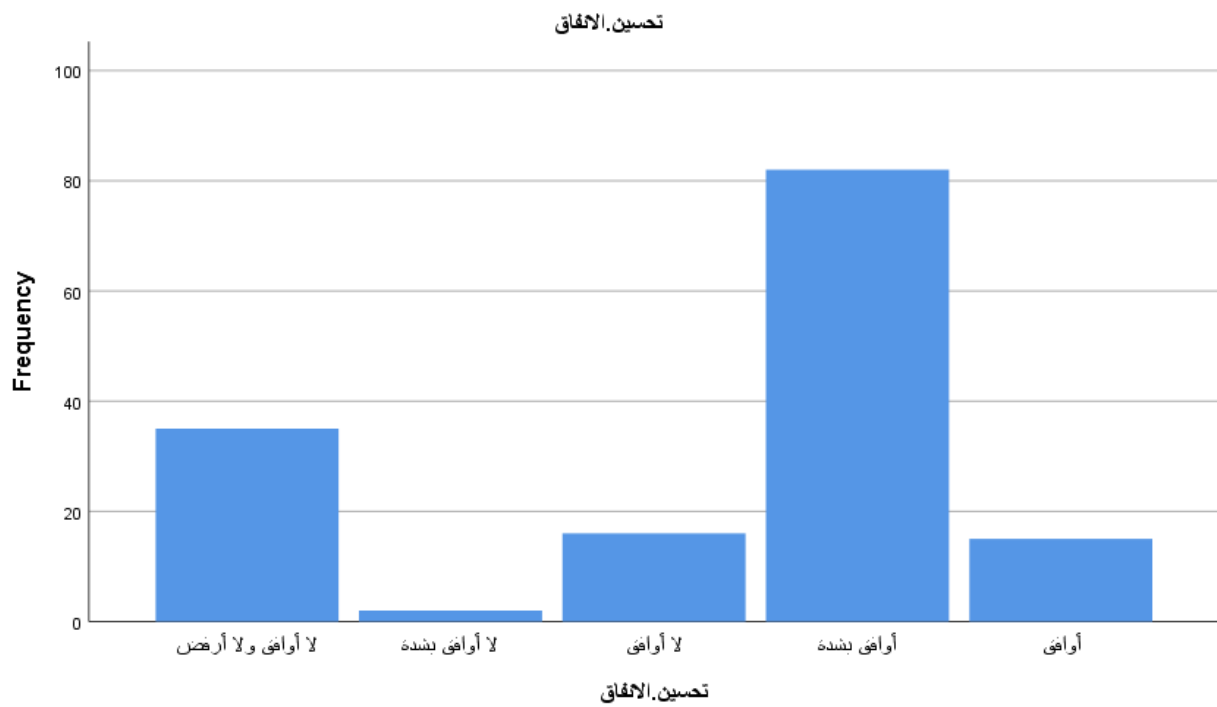
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحسين توجيه الإنفاق الحكومي وتحقيق الكفاءة المالية في الإدارة العامة؟

تبين أن نسبة الموافقة الشديدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحسين توجيه الإنفاق الحكومي وتحقيق الكفاءة المالية في الإدارة العامة كانت الأعلى بين باقي استجابات المشاركين، وبلغت 54.7%. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد يرون بشدة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تحقق تحسناً ملموساً في توجيه الإنفاق الحكومي وتعزيز الكفاءة المالية.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحقيق توزيع أفضل وتوجيه أكثر فعالية للموارد المالية الحكومية. يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في توفير التمويل والاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الحكومية، في حين يمكن للقطاع العام أن يوجه الإنفاق بناءً على الأولويات الاستراتيجية والاحتياجات العامة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	35	23.3	23.3	23.3
	لا أوافق بشدة	2	1.3	1.3	24.7
	لا أوافق	16	10.7	10.7	35.3
	أوافق بشدة	82	54.7	54.7	90.0
	أوافق	15	10.0	10.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 17 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الإنفاق.



رسم توضيحي 17 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الإنفاق

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار في الإدارة العامة؟

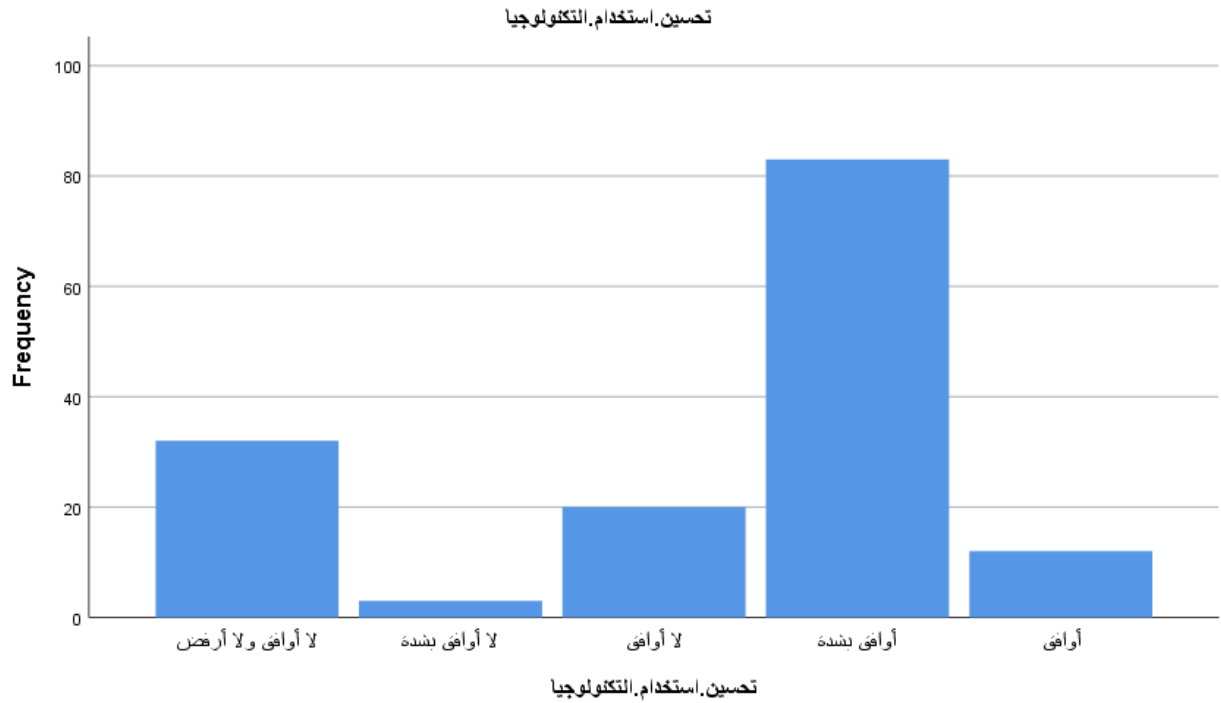
تبين من النتائج أن نسبة الموافقة الشديدة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كانت الأعلى بين جميع الاستجابات وبلغت 55.3%. هذا يشير إلى أن هناك قناعة قوية بأن هذه الشراكة يمكن أن تكون مفيدة في تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار في الإدارة العامة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها دور مهم في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. من خلال هذه الشراكة، يتم تعزيز التعاون بين الجهتين لتبادل المعرفة والخبرات والموارد، وهذا يساهم في تحسين عمليات الإدارة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

تتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضًا الوصول إلى التكنولوجيا والابتكارات الحديثة التي يمكن أن تساعد في تحسين كفاءة العمل وتقديم خدمات مبتكرة. فالقطاع الخاص غالبًا ما يكون لديه موارد وخبرات أكبر في مجال التكنولوجيا والابتكار، وبالتعاون مع القطاع العام، يمكن توظيف هذه الموارد والخبرات في تحسين العمليات الإدارية وتقديم حلول جديدة.

تحسين استخدام التكنولوجيا					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	32	21.3	21.3	21.3
	لا أوافق بشدة	3	2.0	2.0	23.3
	لا أوافق	20	13.3	13.3	36.7
	أوافق بشدة	83	55.3	55.3	92.0
	أوافق	12	8.0	8.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 18: الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا.



رسم توضيحي 18 : الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة في الإدارة العامة؟

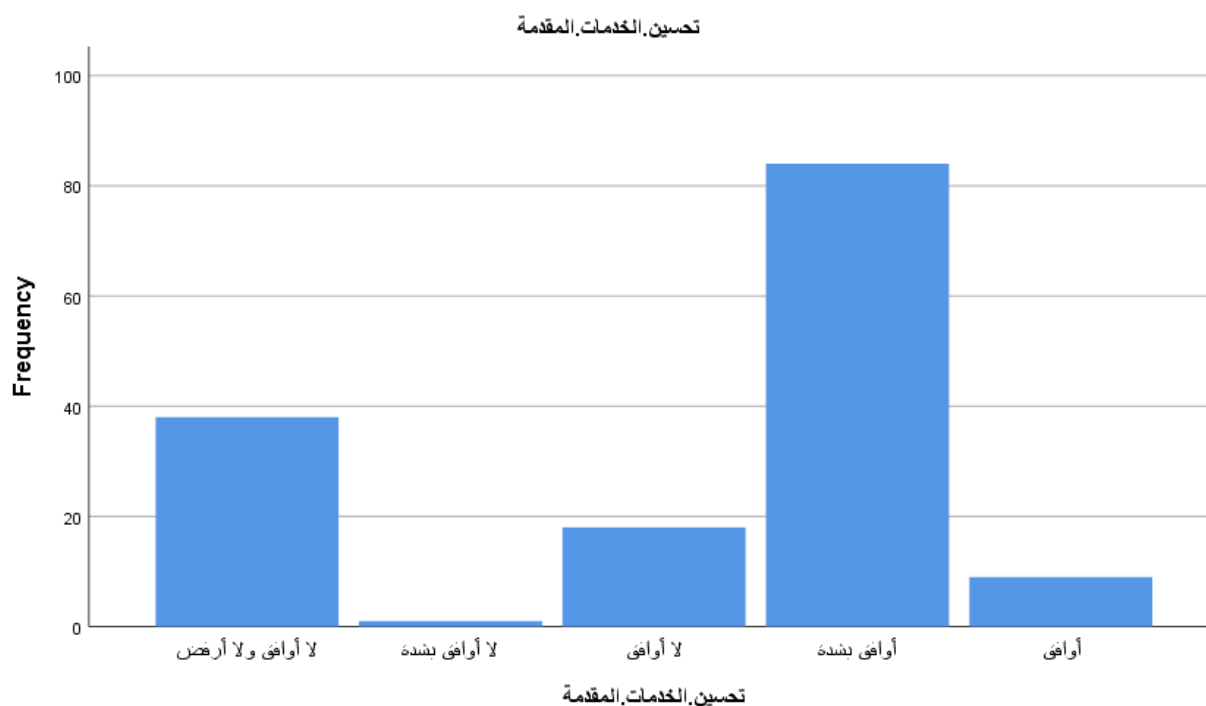
يتضح من النتائج أن نسبة الموافقة الشديدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة في الإدارة العامة كانت الأعلى بين جميع الاستجابات وبلغت 56%. هذا يشير إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يُعتبر أداة مهمة لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص مساحة للتعاون وتبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين. من خلال هذه الشراكة، يمكن للقطاع العام الاستفادة من الخبرات والممارسات الفعالة المتبعة في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات التي يتم تقديمها. يتمتع القطاع الخاص غالبًا بالتكنولوجيا والابتكارات الحديثة، وبالتعاون مع القطاع العام يمكن استخدام هذه التكنولوجيا والابتكارات لتطوير وتحسين الخدمات العامة. تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية والحلول الرقمية يمكن أن تساهم في تحسين جودة الخدمات وتحقيق رضا المواطنين.

تحسين الخدمات المقدمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	38	25.3	25.3	25.3
	لا أوافق بشدة	1	.7	.7	26.0
	لا أوافق	18	12.0	12.0	38.0
	أوافق بشدة	84	56.0	56.0	94.0
	أوافق	9	6.0	6.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 19 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الخدمات المقدمة.



رسم توضيحي 19 : الإحصاءات الوصفية لتحسين استخدام التكنولوجيا

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستدامة

البيئية في الإدارة العامة؟

تبين من النتائج أن نسبة الموافقة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى

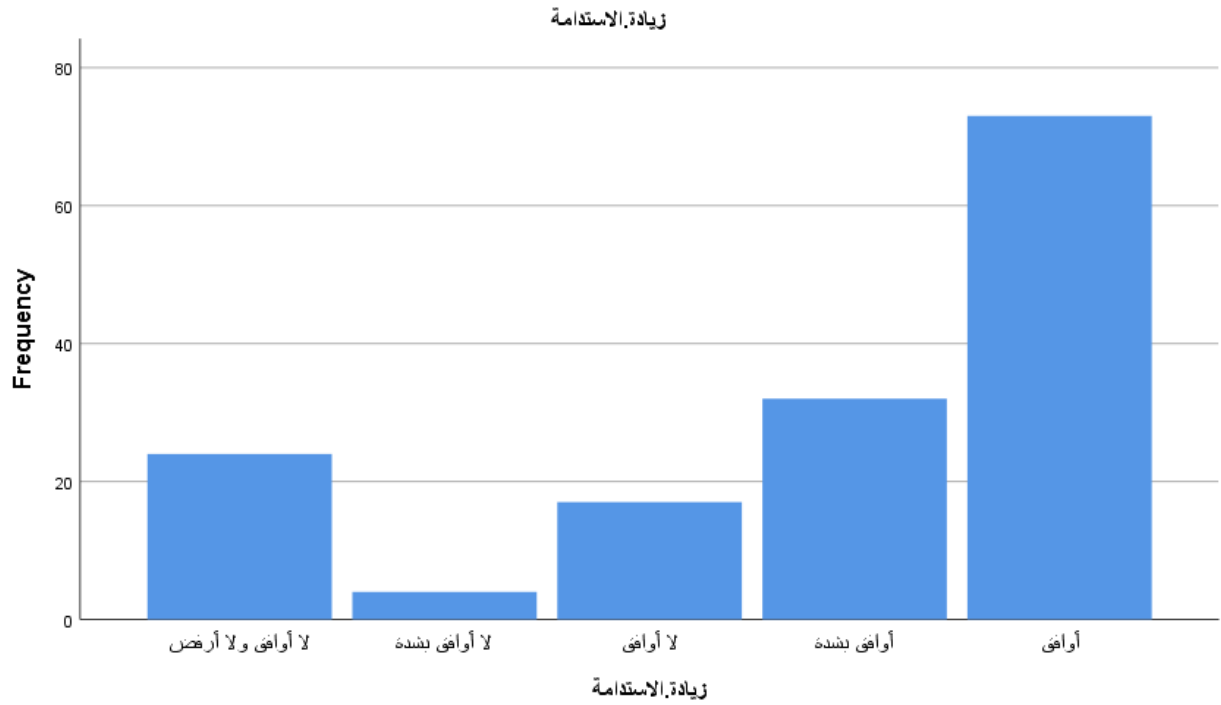
زيادة الاستدامة البيئية في الإدارة العامة كانت الأعلى بين جميع الاستجابات وبلغت 48.7%. هذا

يشير إلى أن هناك وعي بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون فعالة في تعزيز الاستدامة البيئية في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورًا حاسمًا في تعزيز الاستدامة البيئية. يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تحقيق الأهداف البيئية من خلال تبني ممارسات وتقنيات صديقة للبيئة في العمليات والخدمات التي يقدمها. وبالتعاون مع القطاع العام، يمكن تعزيز استخدام الموارد المستدامة وتطوير حلول جديدة للتحديات البيئية. تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التوعية البيئية وتشجيع المشاريع الاستدامة. من خلال توفير الدعم والتعاون المشترك، يمكن تعزيز تنفيذ مشاريع استدامة بيئية في الإدارة العامة.

زيادة الاستدامة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	24	16.0	16.0	16.0
	لا أوافق بشدة	4	2.7	2.7	18.7
	لا أوافق	17	11.3	11.3	30.0
	أوافق بشدة	32	21.3	21.3	51.3
	أوافق	73	48.7	48.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 20: الإحصاءات الوصفية لزيادة الاستدامة.



رسم توضيحي 20 : الإحصاءات الوصفية لزيادة الاستدامة

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية؟

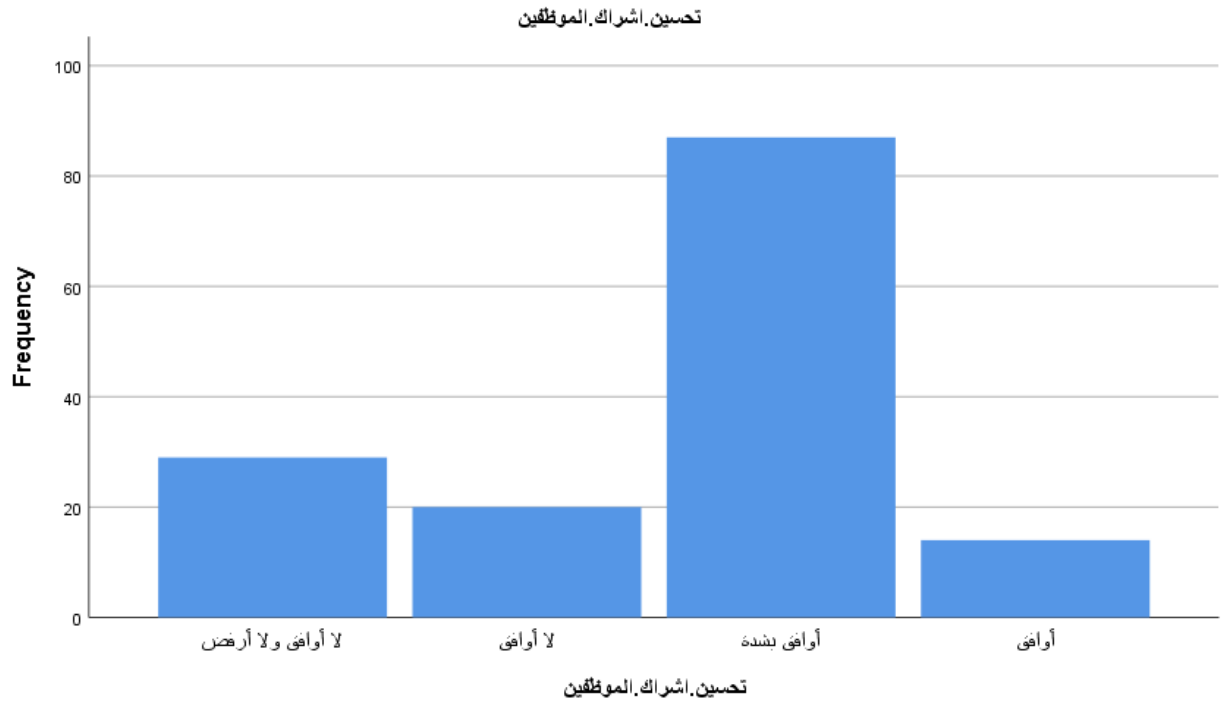
تظهر النتائج أن نسبة الموافقة بشدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية كانت الأعلى بين جميع الاستجابات وبلغت 58%. هذا يشير إلى أن هناك إدراكا واسعا لأهمية تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. من خلال هذه الشراكة، يتم إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التواصل المفتوح بين الحكومة والمواطنين. بواسطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم تنظيم جلسات استشارية وورش عمل ومنتديات للحوار بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين والمجتمع المدني. يتمكن الأفراد والمنظمات غير الحكومية من المشاركة في صياغة السياسات والقوانين وبرامج التنمية المستدامة.

تحسين إشراك الموظفين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	29	19.3	19.3	19.3
	لا أوافق	20	13.3	13.3	32.7
	أوافق بشدة	87	58.0	58.0	90.7
	أوافق	14	9.3	9.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 21 : الإحصاءات الوصفية لتحسين اشتراك الموظفين.



رسم توضيحي 21 : الإحصاءات الوصفية لتحسين اشتراك الموظفين

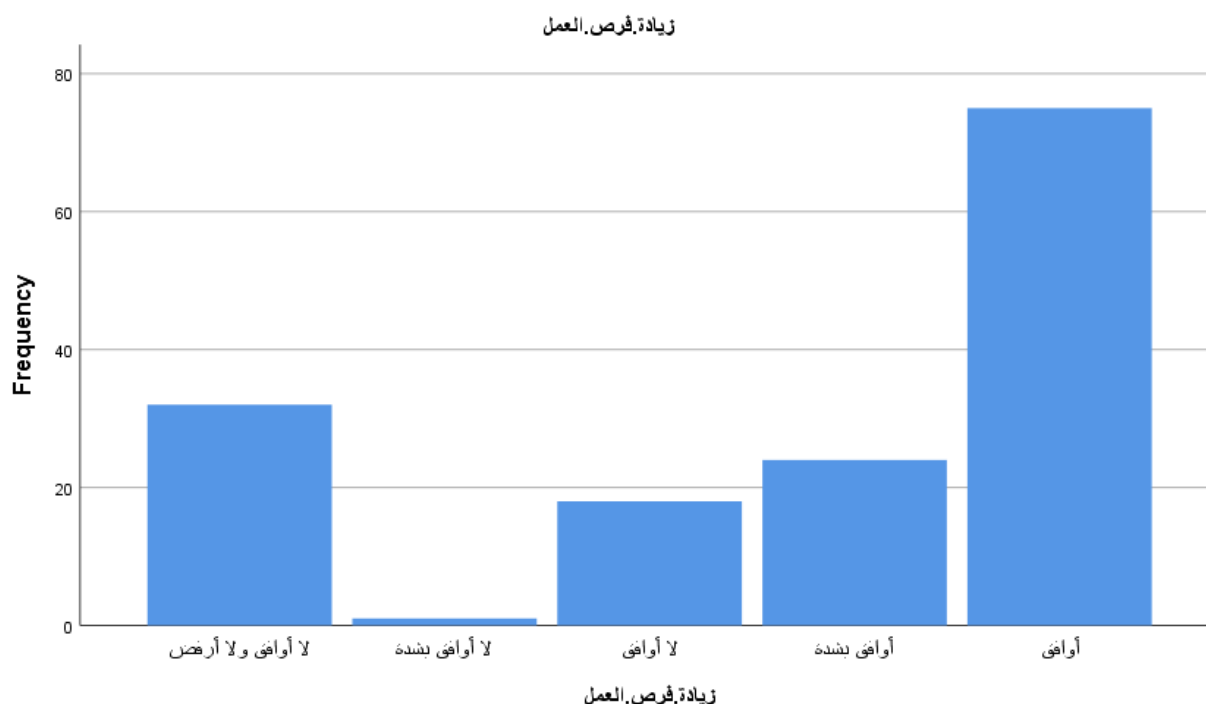
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية؟

توضح النتائج أن هناك نسبة 50% من المشاركين وافقوا على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. هذا يشير إلى أن هناك إدراكا للدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. من خلال هذه الشراكة، يتم تعزيز التعاون بين الجهتين لتطوير مشاريع اقتصادية مشتركة وتعزيز الاستثمارات. من خلال جذب الاستثمارات الخاصة، يتم تعزيز الاقتصاد وتنميته بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتوفير فرص وظيفية جديدة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تساهم في تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.

زيادة فرص العمل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	32	21.3	21.3	21.3
	لا أوافق بشدة	1	.7	.7	22.0
	لا أوافق	18	12.0	12.0	34.0
	أوافق بشدة	24	16.0	16.0	50.0
	أوافق	75	50.0	50.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 22 : الإحصاءات الوصفية لزيادة فرص العمل.



رسم توضيحي 22 : الإحصاءات الوصفية لزيادة فرص العمل

- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين الابتكار

وتطوير المنتجات والخدمات في الإدارة العامة؟

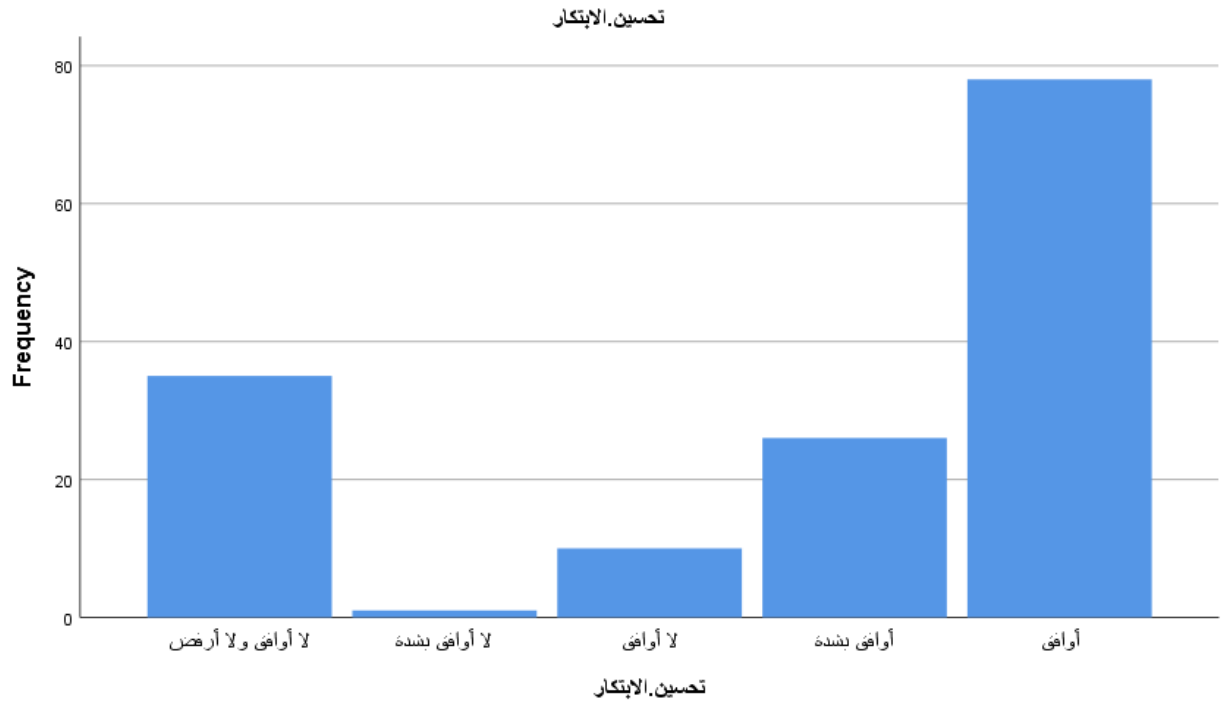
تشير النتائج إلى أن نسبة 52% من المشاركين وافقوا على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. هذا يشير إلى أن هناك إدراكا للدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عملية الابتكار وتطوير الخدمات والمنتجات في القطاع العام.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن توظيف الخبرات والمعرفة والموارد التي تتوفر في القطاع الخاص لتعزيز عمليات الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الحكومية. يمكن للشركات الخاصة أن تسهم في تقديم التكنولوجيا الحديثة والممارسات الجديدة والخبرات المتخصصة لتحسين العمليات وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل. باستخدام الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، يمكن للقطاع العام تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم المتغيرة.

يمكن أن تترجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير حلول جديدة ومبتكرة للتحديات الحكومية وتحسين تجربة المواطنين في التفاعل مع الحكومة.

تحسين الابتكار					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	35	23.3	23.3	23.3
	لا أوافق بشدة	1	.7	.7	24.0
	لا أوافق	10	6.7	6.7	30.7
	أوافق بشدة	26	17.3	17.3	48.0
	أوافق	78	52.0	52.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 23: الإحصاءات الوصفية لتحسين الابتكار.



رسم توضيحي 23 : الإحصاءات الوصفية لتحسين الابتكار

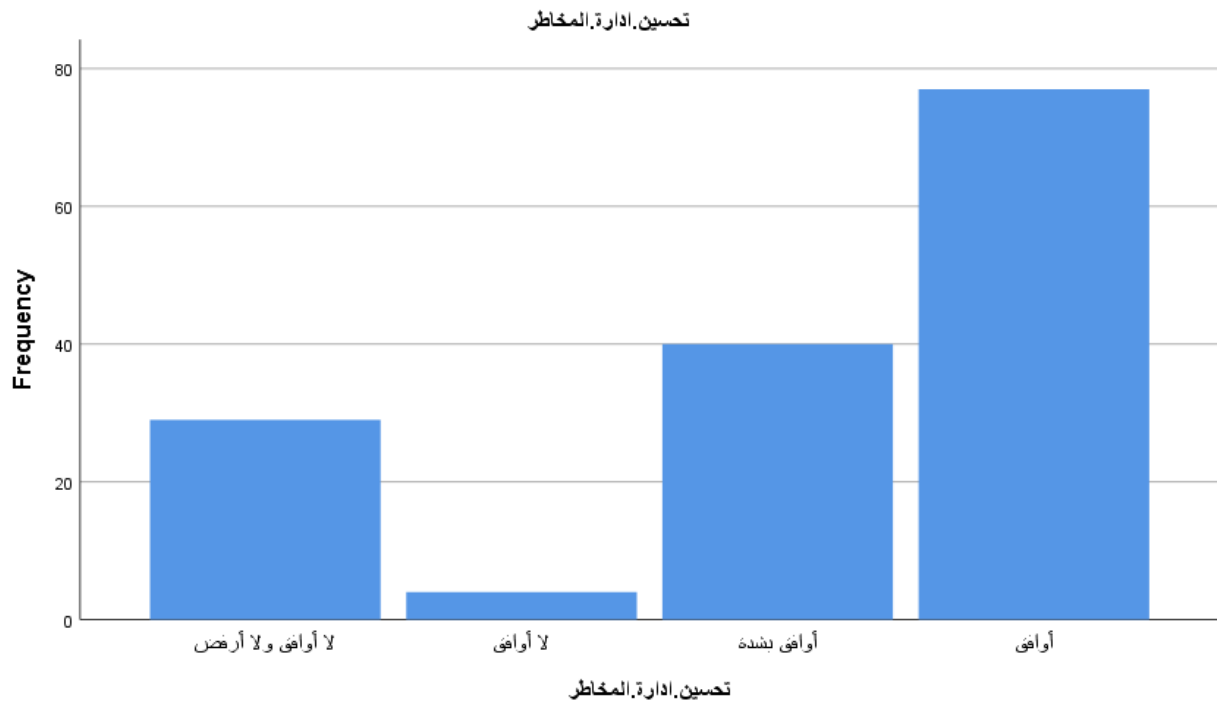
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر في الإدارة العامة؟

تشير النتائج إلى أن نسبة 51.3% من المشاركين وافقوا على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. هذا يشير إلى أن هناك إدراكا للدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز إدارة المخاطر في القطاع العام.

من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تبادل المعرفة والخبرات في مجال إدارة المخاطر. يتمتع القطاع الخاص بمهارات وأدوات متقدمة لتحليل وتقييم المخاطر، ويمكن تطبيق هذه الممارسات في القطاع العام لتعزيز القدرة على التعامل مع المخاطر المحتملة. يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تساهم في تحسين إدارة المخاطر من خلال تبني إجراءات وسياسات فعالة للتعامل مع المخاطر المحتملة وتحديد الإجراءات الوقائية والتدابير التصحيحية للحد من التأثيرات السلبية المحتملة. يمكن أن تساهم المشاركة المشتركة في تحسين الرصد والتقييم المستمر للمخاطر واتخاذ إجراءات استباقية لتجنب حدوثها.

تحسين.ادارة.المخاطر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	29	19.3	19.3	19.3
	لا أوافق	4	2.7	2.7	22.0
	أوافق بشدة	40	26.7	26.7	48.7
	أوافق	77	51.3	51.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 24 : الإحصاءات الوصفية لتحسين إدارة المخاطر.



رسم توضيحي 24 : الإحصاءات الوصفية لتحسين إدارة المخاطر

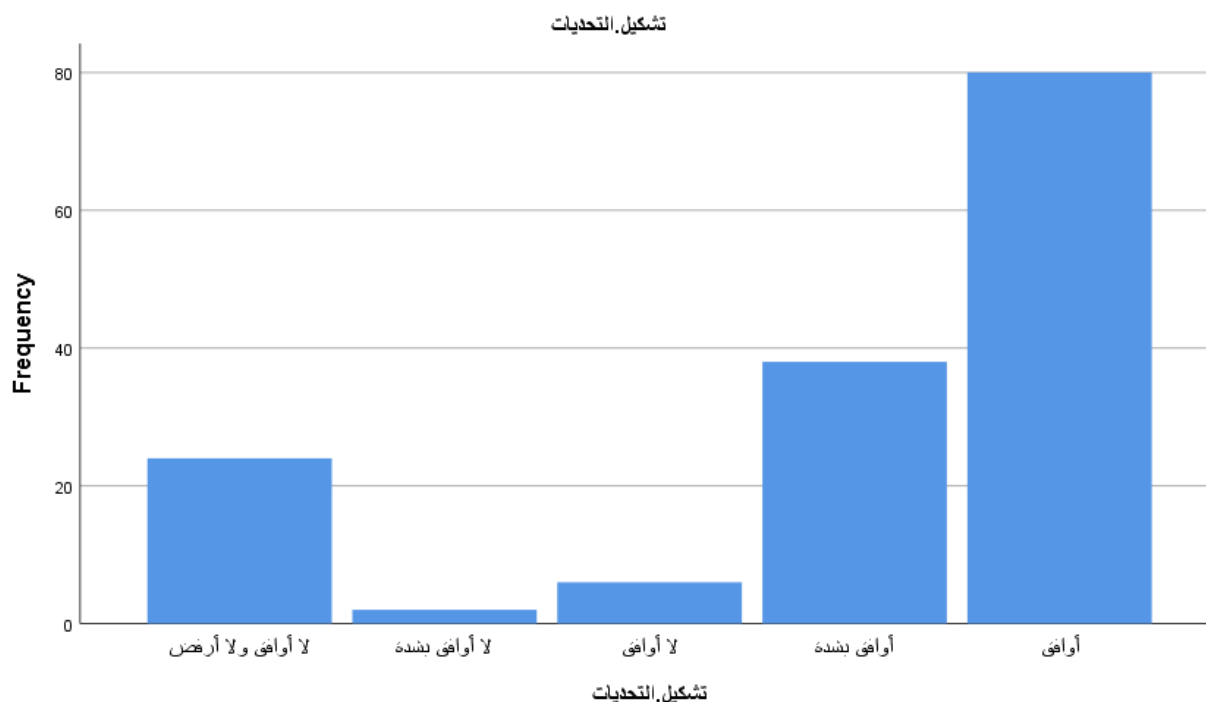
- هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل تحديات للحفاظ على سيادة الدولة ومصالحها الاقتصادية والسياسية؟

تشير النتائج إلى أن نسبة 53.3% من المشاركين وافقوا على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل تحديات للحفاظ على سيادة الدولة ومصالحها السياسية والاقتصادية. هذا يشير إلى أن هناك إدراكًا للمخاطر المحتملة والتحديات القائمة عند إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. تعتبر السيادة الوطنية والمصالح السياسية والاقتصادية أمورًا حساسة بالنسبة للدولة. وعند إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، يجب أن توجد آليات وضوابط قوية لضمان حفاظ الدولة على

سيادتها ومصالحها الحيوية. يجب أن يتم التعامل مع التحديات المحتملة مثل تداخل المصالح والهيمنة الاقتصادية وفقاً للمبادئ والقوانين المحددة. تحافظ النسبة العالية للموافقة في هذا الاستجواب على أهمية تواجه تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حفظ السيادة والمصالح السياسية والاقتصادية للدولة. يجب أن يتم تصميم الشراكات بطريقة تحفظ استقلالية وسيادة الدولة وتضمن المصلحة العامة وتوازن المصالح بين القطاعين.

تشكيل التحديات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	24	16.0	16.0	16.0
	لا أوافق بشدة	2	1.3	1.3	17.3
	لا أوافق	6	4.0	4.0	21.3
	أوافق بشدة	38	25.3	25.3	46.7
	أوافق	80	53.3	53.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول 25: الإحصاءات الوصفية لتشكيل التحديات.



رسم توضيحي 25: الإحصاءات الوصفية لتشكيل التحديات

2.4. تحليل النتائج والمقترحات

متغيرات الدراسة

لا يمكن التأكيد على قيمة متغيرات الدراسة في البحث العلمي. يقوم الباحثون بتغيير وقياس وتحليل المتغيرات لفهم الروابط بين الأسباب والنتائج. لا يمكن إجراء بحث صالح وجدير بالثقة دون تحديد العوامل واختيارها بعناية. يمكن أن تكون المتغيرات مستقلة (يتلاعب بها الباحث) أو تابعة (نتائج قابلة للقياس). ومن الأهمية بمكان وصف المتغيرات بدقة وتشغيلها بطريقة تسمح بالقياس والتحليل الدقيق. يجب على الباحثين أيضًا أن يأخذوا بعين الاعتبار أي متغيرات مربكة قد تؤثر على نتائج البحث. سنسعى في تلك الدراسة الى دراسة أهمية المتغيرات التي يمكنها ان تؤثر على أهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتأثيرها على كل من:

1. دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات
2. دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعى الموظفين
3. دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
4. دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين

- دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات

إن التعاون بين القطاعين العام والخاص في وضع معايير الحكم من خلال تعزيز الإطار القانوني والتشريعات يشكل أهمية بالغة لزيادة انفتاح الحكم، والمساءلة، والكفاءة. ويساهم هذا التعاون في

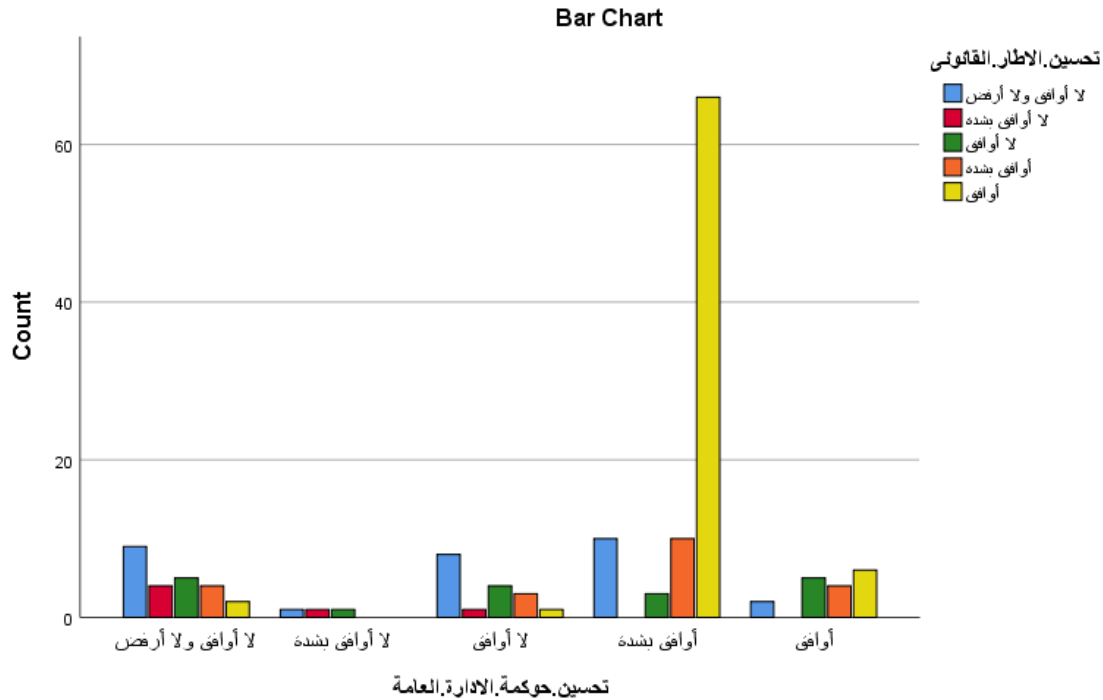
توفير فرص عمل عادلة، وتعزيز التقدم الاقتصادي، وحماية المصالح العامة. يمكن أن تكون هذه العلاقة مفيدة بالطرق التالية:

- تعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية على تعزيز تقديم الخدمات بشكل فعال.
- العمل معًا لإنشاء وتنفيذ التدابير التي تعزز المنافسة العادلة وحماية المستهلك.
- الجهود التعاونية للقضاء على الفساد وتعزيز الممارسات الأخلاقية للشركات.

يمكن ان توضح لنا درجة الحرية التي تساوى 16 على تقارب المتغيرات من بعضها و قله التشتت بينهم مما يساعد على تأثير المتغيرات على بعضها البعض. إضافة الى نسبة الموافقة التي تسيطر بصورة كبيرة على تحليلات الرسم البياني والتي يمكنها ان تؤكد على تقارب المتغيرات.

Case Processing Summary						
	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
تحسين.حوكمة.الإدارة.العامة *	150	100.0%	0	0.0%	150	100.0%
تحسين.الاطار.القانوني						

جدول 26: ملخص إنجاز القضية لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات



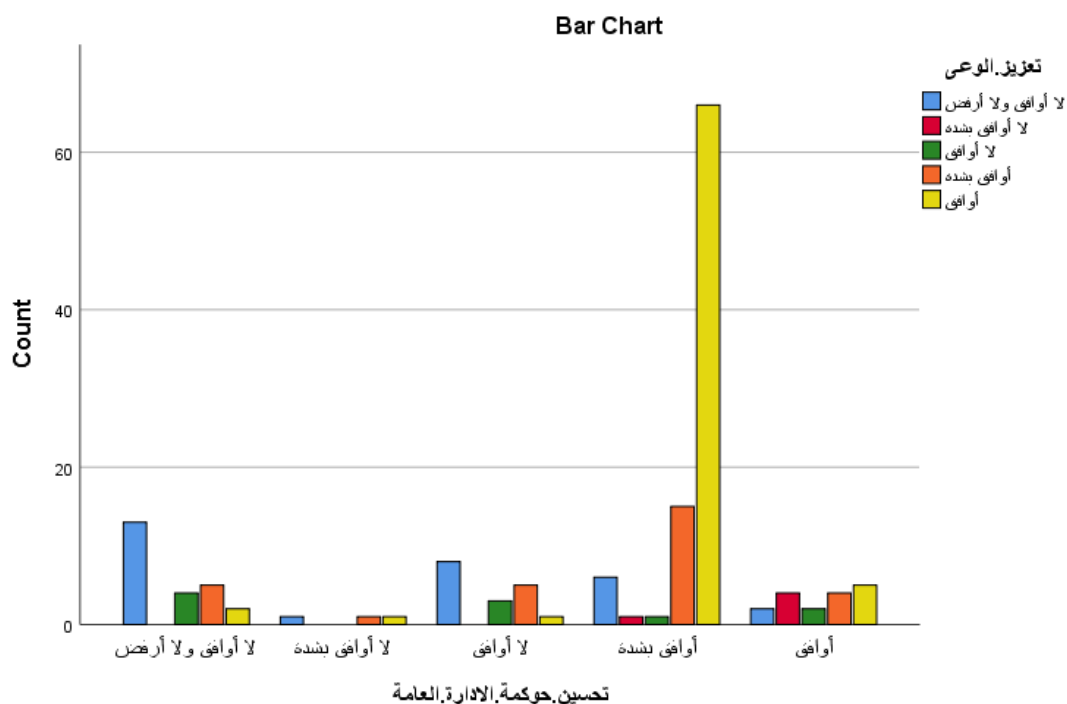
رسم توضيحي 26 : المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول الممتقطة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتشريعات

- دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعى الموظفين

يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص في وضع معايير الحوكمة من خلال زيادة فهم الموظفين أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الانفتاح والمساءلة والسلوك الأخلاقي في المنظمات. ويتيح التعاون لكلا القطاعين تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تدعم الحكم الرشيد والامتثال التنظيمي. وقد تكون هذه العلاقة مفيدة بطرق مختلفة، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، وتقديم برامج التدريب والتعليم، وإجراء عمليات تدقيق مشتركة، والمشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز فهم الموظفين لأهمية معايير الحوكمة. يمكن أن توضح لنا درجة الحرية التي تساوى 16 على تقارب المتغيرات من بعضها وقله التشتت بينهم مما يساعد على تأثير المتغيرات على بعضها البعض. إضافة إلى نسبة الموافقة التي تسيطر بصورة كبيرة على تحليلات الرسم البياني والتي يمكنها أن تؤكد على تقارب المتغيرات.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	92.630 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	86.704	16	.000
Linear-by-Linear Association	28.113	1	.000
N of Valid Cases	150		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .10.			

جدول 27 : إختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعى الموظفين.



رسم توضيحي 27 : المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز وعى الموظفين

- دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

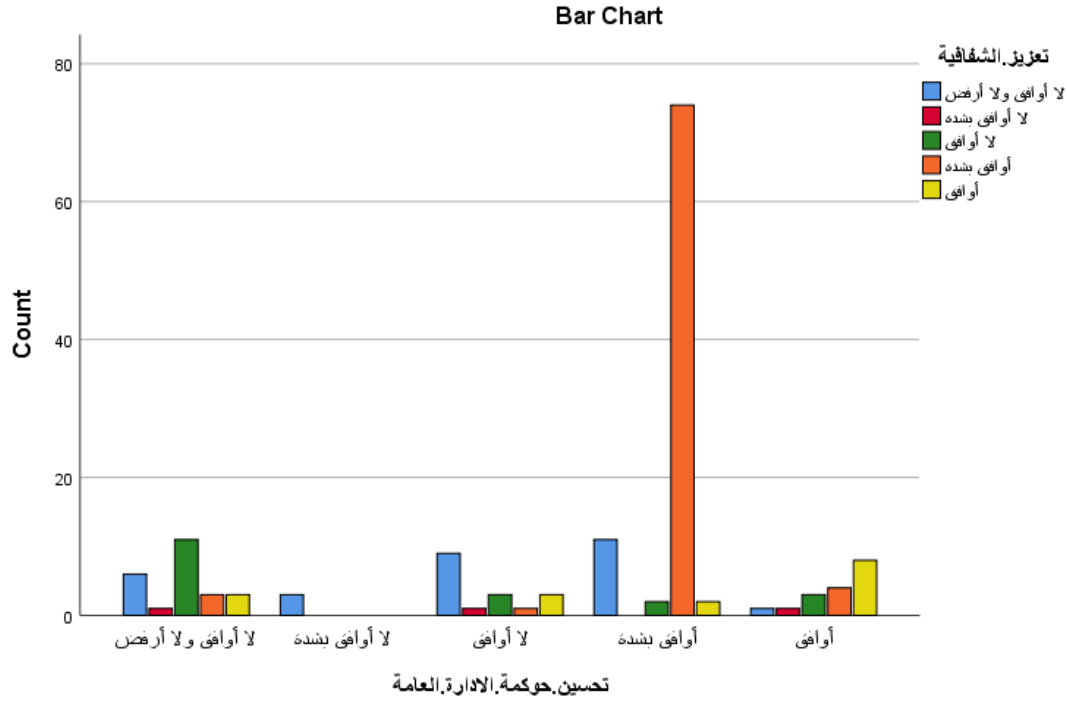
إن التعاون بين القطاعين العام والخاص في وضع معايير الحوكمة أمر بالغ الأهمية لزيادة الانفتاح والقضاء على الفساد. وقد يتبادل كلا القطاعين أفضل الممارسات والموارد والخبرات لتعزيز الحوكمة وتحمل كل منهما المسؤولية للآخر. يمكن أن تكون هذه العلاقة مفيدة بالطرق التالية:

- ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في وضع معايير وأنظمة واضحة تعمل على تحسين الانفتاح والمساءلة في إجراءات الحوكمة.
- يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص أن يخلق أساليب وسياسات لمكافحة الفساد تنتج في منع السلوك الفاسد واكتشافه.
- قد يقدم القطاع الخاص رؤى ومعارف أساسية في مجال الامتثال وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات، مما يساعد على رفع معايير حوكمة القطاع العام.

يمكن ان توضح لنا درجة الحرية التي تساوى 16 على تقارب المتغيرات من بعضها وقله التشتت بينهم مما يساعد على تأثير المتغيرات على بعضها البعض. إضافة الى نسبة الموافقة بشدة التي تسيطر بصورة كبيرة على تحليلات الرسم البياني والتي يمكنها ان تؤكد على تقارب المتغيرات.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	119.159 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	111.456	16	.000
Linear-by-Linear Association	16.907	1	.000
N of Valid Cases	150		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .06.			

جدول 28: إختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.



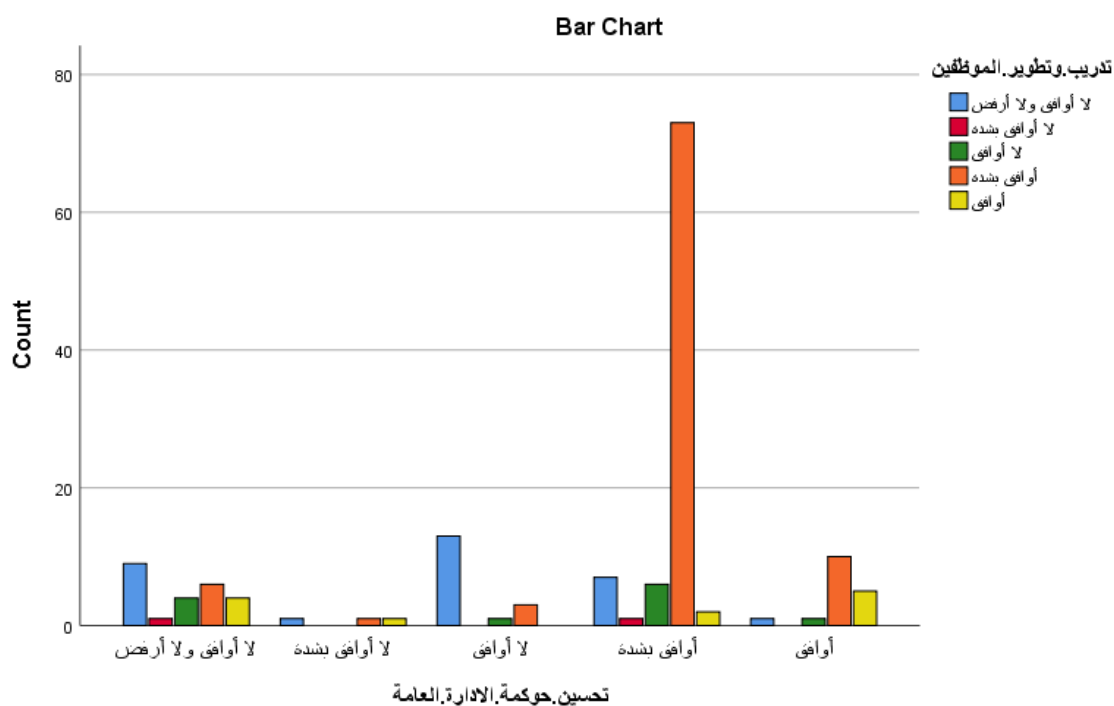
رسم توضيحي 28: المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

- دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين

إن التعاون بين القطاعين العام والخاص في بناء معايير الحوكمة من خلال التدريب وتنمية مهارات الموظفين أمر حيوي لإنشاء حكومة فعالة وعملية. يتيح العمل معًا لكلا القطاعين تبادل الموارد والخبرات وأفضل الممارسات لضمان حصول الأشخاص على المهارات والمعلومات التي يحتاجونها للقيام بعملهم بنجاح. وقد يشمل هذا التعاون دورات تدريبية وورش عمل وجهودًا تعاونية لرفع معايير الحوكمة وزيادة الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي وتعزيز الأداء التنظيمي. يتيح التعاون للقطاعين العام والخاص التعامل مع الصعوبات المماثلة، مثل مخاطر الأمن السيبراني، ومخاوف خصوصية البيانات، وقضايا الامتثال التنظيمي. يمكن أن توضح لنا درجة الحرية التي تساوى 16 على تقارب المتغيرات من بعضها وقله التشتت بينهم مما يساعد على تأثير المتغيرات على بعضها البعض. إضافة إلى نسبة الموافقة بشدة التي تسيطر بصورة كبيرة على تحليلات الرسم البياني والتي يمكنها أن تؤكد على تقارب المتغيرات.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	79.140 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	70.980	16	.000
Linear-by-Linear Association	18.028	1	.000
N of Valid Cases	150		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .04.			

جدول 29: إختبار كاي اسكوير لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين.



رسم توضيحي 29 المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير معايير الحوكمة من خلال تدريب وتطوير مهارات الموظفين

تحليل التباين بين المتغيرات

تحليل التباين (ANOVA) هو أسلوب إحصائي يقارن بين متوسطات مجموعتين أو أكثر لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية. يحدد ما إذا كانت الاختلافات بين وسائل المجموعة تتجاوز الاختلافات داخل كل مجموعة. يعد ANOVA فعالاً جداً في تحليل البيانات الفئوية أو تقييم تأثير العديد من العلاجات أو التدخلات على متغير النتيجة المستمر. الفكرة الأساسية التي يقوم عليها تحليل التباين (ANOVA) هي تقسيم التباين الإجمالي في البيانات إلى عنصرين: التباين بين المجموعات والتباين داخل المجموعات. إذا كان التباين بين المجموعات أكبر بكثير من التباين داخل المجموعات، فهذا يدل على أن هناك اختلافات حقيقية بين المجموعات قيد النظر. بناءً على تحليل التباين سنسعى إلى قياس العلاقة بين الشراكة بين القطاع الخاص من خلال الاعتماد على (تدريب الموظفين، تحسين الإطار القانوني، تعزيز الشفافية، وزيادة وعي الموظفين) من أجل زيادة الاستدامة على المستوى طويل الأجل. يمكن أن يكون أحد الأساليب هو إجراء تحليل الانحدار لتحديد تأثير كل مبادرة على الاستدامة. يمكنك إعداد نموذج انحدار حيث يكون المتغير التابع هو مقاييس الاستدامة (مثل التأثير البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والأداء المالي) والمتغيرات المستقلة هي مبادرات الشراكة (تدريب الموظفين، والإطار القانوني، والشفافية، ووعي الموظفين).

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	90.662	17	5.333	5.383	.000
Residual	130.778	132	.991		
Total	221.440	149			
a. Dependent Variable: تحسين حوكمة الإدارة العامة					

تدريب وتطوير الموظفين، تعزيز الشفافية، تعزيز الوعي، تحسين الاطار القانوني، b. Model: (Intercept)، زيادة الاستدامة

جدول 30: تحليل انوفا^{ا،ب}.

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
2044.317	.640	.409	.333	1.00
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept)، تعزيز الشفافية، تعزيز الوعي، تحسين الاطار القانوني، زيادة الاستدامة				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

جدول 31: ملخص نموذج عامل بايز^{ا،ب}.

الفصل الخامس

5. الفصل الخامس

1.5. التوصيات

بناء على الدراسة التي تمت حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يتم تقديم بعض التوصيات التالية:

- يجب تعزيز التفاعل والتعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتوفير الدعم المشترك. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورش العمل والاجتماعات المشتركة وتبادل البيانات والمعلومات المهمة.
- ينبغي أن يتم تشجيع الجهات الحكومية والشركات الخاصة على تبني الابتكار وتطوير حلول جديدة لتحسين الخدمات العامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء برامج دعم الابتكار وتشجيع الشركات الناشئة وتبادل الأفكار والتقنيات الجديدة.
- يجب تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ينبغي توضيح الأدوار والمسؤوليات لكل جهة وتحديد معايير الأداء وآليات المراقبة والتقييم. يتعين أيضاً توفير وسائل لتلقي الملاحظات والشكاوى من المواطنين وضمان معالجتها بشكل فعال.
- ينبغي توفير فرص التدريب والتطوير لموظفي القطاع العام والخاص لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم في إدارة وتنفيذ المشاريع المشتركة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة برامج تدريبية وورش عمل وتبادل الخبرات بين الجهات المشاركة.
- يجب أن تكون المصلحة العامة هي الأولوية الرئيسية في أي شراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب تحقيق التوازن بين مصلحة الربح وتحقيق المصلحة العامة، وضمان أن المشاريع والخدمات تلبي احتياجات وتطلعات المجتمع.
- ينبغي إنشاء آليات فعالة لمتابعة وتقييم متابعة الأداء في شراكة القطاعين العام والخاص. يجب تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم نتائج المشاريع والخدمات بانتظام. يمكن استخدام هذه النتائج في تحسين العمليات واتخاذ القرارات المستقبلية.
- ينبغي استخدام آليات التحفيز المالي وتقديم الحوافز لتشجيع الشركات الخاصة على المشاركة في شراكات القطاع العام وتقديم خدمات ذات جودة عالية وكفاءة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير عقود مربحة وتقديم مزايا ضريبية ومالية للشركات المشاركة.
- يجب تعزيز الاتصال والتواصل بين الجهات المشاركة في الشراكة لضمان تبادل المعلومات والتنسيق الجيد. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات للتواصل المنتظم وتنظيم اجتماعات منتظمة لمتابعة التقدم ومناقشة التحديات والفرص.

2.5. الخاتمة

في ختام هذه الدراسة حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات وملاحظات هامة.

تبين هذه الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها دور كبير في تعزيز الحوكمة وتحسين كفاءة الخدمة في الإدارة العامة. من خلال تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات، يمكن تحقيق تحسين ملموس في تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات المجتمع. تشدد الدراسة على أهمية توفير بيئة داعمة للابتكار والتطوير وتحفيز الشركات الخاصة على تقديم حلول جديدة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المصلحة العامة هي الأساس في أي شراكة بين القطاعين، مع الحفاظ على التوازن بين الربحية وتحقيق المصلحة العامة.

تؤكد الدراسة أيضاً على أهمية التواصل الجيد والشفافية والمساءلة في شراكة القطاعين. يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح وتحديد معايير الأداء وتوفير آليات فعالة لمتابعة وتقييم الأداء. بناءً على التحليل والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة، يمكن للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في

المملكة العربية السعودية العمل معًا لتعزيز الشراكة بينهما وتحقيق تحسين مستدام في الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة.

وفي النهاية، يجب أن يتم تنفيذ التوصيات المذكورة في هذه الدراسة بعناية وفعالية، مع مراعاة الظروف والتحديات المحلية. إن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثل فرصة حقيقية لتحقيق تطور وتحسين مستدام في الإدارة العامة وخدماتها في المملكة العربية السعودية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- Retrieved from (2023, 7 25). ل. الخضر
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A#:~:tex t=%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A%20%D8%A
- Retrieved from (2023, 7 3). ب. م. الغملاس
<https://maaal.com/2023/07/%E2%80%8F-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-2030-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9/>
- Retrieved from (2022, 4 15). ح. سفيان
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187445>
- Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://aja.journals.ekb.eg/article_17410_6f1e47b82c507df4b515fa435ff49949.pdf (2018). ع. م. عيسى

المراجع باللغة الإنجليزية

- Abbadia, J. (2023). What is the role of Cronbach's Alpha and how do you interpret it? Retrieved from <https://mindthegraph.com/blog/cronbach-alpha/>
- Abdullah, W. (2009, 1). Potentials for Public Private Partnerships for Saudi Municipalities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338907786_Potentials_for_Public_Private_Partnerships_for_Saudi_Municipalities
- Al-Hanawi, M. K. (2019, 7 4). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1178632919859008?icid=int.sj-abstract.citing-articles.64>
- Alhomadi, A. (2012, 7). Public-Private Partnership Implementations in Saudi Arabia Infrastructure. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/315793475_Public-Private_Partnership_Implementations_in_Saudi_Arabia_Infrastructure
- Biygautane, M. (2016, 10 13). Infrastructure Public-Private Partnerships in Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar: Meanings, Rationales, Projects, and the Path Forward. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1087724X16671719>
- Hinton and Isabella. (2017). Presenting Your Data with SPSS Explained. 1-20. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315689524/presenting-data-spss-explained-perry-hinton-isabella-mcmurray>
- Ho, R. (2018). Understanding Statistics for the Social Sciences with IBM SPSS. *Taylor & Francis Group*, 1-15. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315182452/understanding-statistics-social-sciences-ibm-spss-robert-ho>
- Jubair, S. M. (2022, 1). Critical Success Factors of Public-private Partnership (PPP) Projects in the Kingdom of Saudi Arabia. 19(1). Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.researchgate.net/profile/Jugindar-Singh-2/publication/358054808_Critical_Success_Factors_of_Public-private_Partnership_PPP_Projects_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia/links/62f6f0ddc6f6732999c823
- khaled. (2022). The difference between quantitative and qualitative scientific research. 3-8. Retrieved from <https://www.maktabtk.com/blog/post/61/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A.html>
- Khan, C. (2022, 7 23). Privatization, Corporatization, and Public-Private Partnership in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9234922/>
- Rahman. (2020). The Advantages and Disadvantages of Using Qualitative and Quantitative Approaches. *Canadian Center of Science and Education*, 3-5. Retrieved from <https://pearl.plymouth.ac.uk/handle/10026.1/16598>
- Robert. (2017). Understanding Statistics for the Social Sciences with IBM SPSS. 1-10. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315182452/understanding-statistics-social-sciences-ibm-spss-robert-ho>

ملاحق الدراسة

تساؤلات الدراسة حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يمكن أن تشمل مجموعة من الأسئلة الرئيسية والأسئلة الفرعية التي تستهدف فهم العملية بشكل شامل. وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن أن تتضمنها الدراسة:

• أسئلة رئيسية:

1. ما هو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي التحديات والعوائق التي تواجه تنفيذ شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
3. ما هي الفوائد المترتبة على تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟
4. ما هي السياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟

• أسئلة فرعية:

1. ما هي أفضل الممارسات الدولية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟

2. ما هي الأمثلة الناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وكيف تم تحقيق النجاح في هذه الحالات؟
3. ما هي التحديات المحتملة التي قد تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
4. كيف يمكن تقييم فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟
5. ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف المرجوة في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الاستطلاع لهذه الدراسة

- أسئلة عامة

1. العمر
 2. الجنس
 3. الدرجة العلمية
- ##### الأسئلة الرئيسية

1. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحسين الحوكمة في الإدارة العامة؟
2. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز كفاءة الخدمة المقدمة في الإدارة العامة؟
3. هل تعتقد أن هناك تحديات تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
4. هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
5. هل تعتقد أن هناك حاجة لتعزيز الوعي بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين الموظفين في الإدارة العامة؟

6. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين توفر الخدمات الحكومية للمواطنين؟
7. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة؟
8. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية في الإدارة العامة؟
9. هل تعتقد أن القطاع الخاص يمتلك الخبرة والمهارات اللازمة لتقديم خدمات أفضل في بعض المجالات مقارنة بالقطاع العام؟
10. هل تعتقد أن القطاع العام يمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع بشكل مستقل دون الحاجة إلى الشراكة مع القطاع الخاص؟
11. هل تعتقد أن هناك حاجة لتدريب وتطوير مهارات الموظفين في القطاعين العام والخاص لتعزيز الشراكة بينهما في المملكة العربية السعودية؟
12. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحسين توجيه الإنفاق الحكومي وتحقيق الكفاءة المالية في الإدارة العامة؟
13. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار في الإدارة العامة؟
14. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة في الإدارة العامة؟
15. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستدامة البيئية في الإدارة العامة؟
16. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية؟
17. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية؟
18. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات في الإدارة العامة؟

19. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر في الإدارة العامة؟

20. هل تعتقد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل تحديات للحفاظ على سيادة الدولة ومصالحها الاقتصادية والسياسية؟

<https://forms.gle/k3QqwtJKkT4vXZHM9>

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تم تحليل الأدلة والبحوث المتاحة حول هذا الموضوع وتقديم استنتاجات وتوصيات هامة.

أظهرت الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها دور مهم في تحسين الحوكمة وتعزيز كفاءة الخدمة في الإدارة العامة. من خلال التعاون والتبادل بين الجهتين، يمكن تحسين تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات المجتمع. تشدد الدراسة على أهمية توفير بيئة داعمة للابتكار والتطوير،

وتحفيز الشركات الخاصة على تقديم حلول جديدة وفعالة. يجب أن تكون المصلحة العامة هي الأساس في أي شراكة بين القطاعين، مع تحقيق التوازن بين الربحية وخدمة المجتمع. تؤكد الدراسة أيضا على أهمية التواصل الجيد والشفافية والمساءلة في شراكة القطاعين. يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، وتحديد معايير الأداء وتوفير آليات فعالة للمتابعة والتقييم. يمكن للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية أن تعمل معًا لتعزيز الشراكة بينهما وتحقيق تحسين مستدام في الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. لتحقيق ذلك، ينبغي تنفيذ التوصيات المقدمة في الدراسة بعناية وفعالية، مع مراعاة الظروف والتحديات المحلية. إن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثل فرصة حقيقية لتحقيق تطور وتحسين مستدام في الإدارة العامة وخدماتها في المملكة العربية السعودية.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

This study aims to explore the role of public-private partnerships in enhancing governance and service efficiency in public administration in the Kingdom of Saudi Arabia. The available evidence and research on this topic was analyzed and important conclusions and recommendations were presented.

The study showed that partnership between the public and private sectors has an important role in improving governance and enhancing service efficiency in public administration. Through cooperation and exchange between the two parties, the provision of public services can be improved and the needs of society can be met. The study stresses the importance of providing a supportive environment for innovation and development, and

motivating private companies to provide new and effective solutions. The public interest must be the basis of any partnership between the two sectors, with a balance between profitability and community service.

The study also emphasizes the importance of good communication, transparency and accountability in the sector partnership. Roles and responsibilities must be clearly defined, performance standards established and effective mechanisms for monitoring and evaluation provided.

Government institutions and private companies in the Kingdom of Saudi Arabia can work together to strengthen their partnership and achieve sustainable improvement in governance and service efficiency in public administration.

To achieve this, the recommendations presented in the study should be implemented carefully and effectively, taking into account local conditions and challenges. Strengthening the partnership between the public and private sectors represents a real opportunity to achieve sustainable development and improvement in public administration and its services in the Kingdom of Saudi Arabia.

Midocean University

College of Management

Department of General Administration

Title

Exploring the role of public-private partnerships in enhancing governance and service efficiency in public administration in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by:

student's name	Student code
Ahmed Nawaf Aldawish	232001988

Supervised by:

Dr.. Walid Suleiman
Dr. Al -Faisal Abdul Hamid

Year: 2024